المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

المؤشـــــــر

العدد السابـــع والثلاثـــون

النصـف الأول، فبرايـــــر 2025

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

تقرير النصف الأول من شهر فبراير 2025

في هذا العدد:

- البعثة الأممية تعلن بدء أعمال اللجنة الاستشارية ضمن مبادرتها للحل السياسي
- تكليف الصديق حفتر مهام الشؤون الاجتماعية والمصالحة في "القيادة العامة"
- الاتحاد الأفريقي يفشل في إقناع الأطراف الليبية بتوقيع ميثاق أديس أبابا
- مؤسسة النفط تخصص 5.2 مليارات دولار للتنمية وتحفر 14 بئرًا خلال 2024
- إدانات واسعة لمحاولة اغتيال عادل جمعة وحكومة الوحدة تباشر التحقيق
- بعد الزاوية والعجيلات.. إطلاق عملية لمكافحة الجريمة المنظمة في زوارة
- اشتباكات في القطرون بين قوات حفتر وميليشيا تشادية تتبع الزادمة
- لبناء قوة أمنية مشتركة.. الأفريكوم تحشد القوات الليبية شرقا وغربا
- بعد 10 سنوات.. مكتب الاتحاد الأفريقي يعود للعمل من طرابلس
- 6% نمواً بأصول مؤسسة الاستثمار إلى 39.5 مليار دولار

فهرس المحتويات

المقدمة 4

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري 4

1. التشكيلات المسلحة 5

تقرير أممي: نفوذ التشكيلات المسلحة يتصاعد في ليبيا 5

تكليف الصديق حفتر مهام الشؤون الاجتماعية والمصالحة في "القيادة العامة" 6

2. المواجهات الأمنية والعسكرية 6

اشتباكات في القطرون بين قوات حفتر وميليشيا تشادية تتبع الزادمة 6

إدانات واسعة لمحاولة اغتيال عادل جمعة وحكومة الوحدة تباشر التحقيق 8

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود 10

بعد الزاوية والعجيلات.. إطلاق عملية لمكافحة الجريمة المنظمة في زوارة 10

اكتشاف مقابر جماعية للمهاجرين الغير شرعيين وسط تصاعد لحدة هذه الظاهرة 12

خطف شيخ مسن في طرابلس وسلطات الأخيرة تطلق سراح وزير بحكومة حماد 14

تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة يكشف عن العديد من الجرائم والانتهاكات 15

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي 19

لبناء قوة أمنية مشتركة..الأفريكوم تحشد القوات الليبية شرقا وغربا 19

محمود حمزة يناقش في إسبانيا تعزيز التعاون الأمني بين البلدين 21

5. التسليح والتدريبات العسكرية 22

عميد سوري منشق يكشف تورط ماهر الأسد في بيع أسلحة لحفتر 22

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري 25

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية 25

34 شركة مصرية تؤسس مدينة صناعية في ليبيا لتعزيز التكامل الصناعي 25

الحويج يبحث عقد مؤتمر للإعمار ويتفق على رؤية لتطوير تجارة العبور مع تونس 27

6% نموًا بأصول مؤسسة الاستثمار إلى 39.5 مليار دولار 27

2. المؤسسة الوطنية للنفط 29

مؤسسة النفط تخصص 5.2 مليارات دولار للتنمية وتحفر 14 بئرًا خلال 2024 29

الدبيبة يترأس الاجتماع الأول للمجلس الأعلى لشؤون الطاقة والمياه في 2025 31

حبس رئيس شركة الواحة للنفط بتهم فساد مالي وتجاوزات 31

3. المصرف المركزي 32
الإنفاق الحكومي في 2025 يتصدر مباحثات المركزي والنواب 32
بمشاورات للبعثة الأممية.. 14 خبيرًا يطالبون بسد فجوة الإنفاق والإيرادات 33
ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي 34
1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية 35
المنفي والدبيبة يبحثان تطورات الأوضاع السياسية المحلية والدولية 35
ليبيا من بين أكثر 10 دول فسادا خلال عام 2024 35
2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية 36
الاتحاد الأفريقي يفشل في إقناع الأطراف الليبية بتوقيع ميثاق أديس أبابا 36
البعثة الأممية تعلن بدء أعمال اللجنة الاستشارية ضمن مبادرتها للحل السياسي 39
استمرار الجهود المحلية والإقليمية والدولية لفك الجمود السياسي الليبي 41
رابعاً: المؤشر السياسي الدولي 47
1. اللقاءات والتصريحات الرسمية 47
المنفي يُشارك بالجلسة الافتتاحية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا 47
تعزيز الشراكة الاستراتيجية محور لقاء الباعور مع نظيره التونسي 48
2. السياسات والقرارات 48
«المنفي» يعتمد أوراق سفراء عدة دول لدى ليبيا 48
بعد 10 سنوات.. مكتب الاتحاد الأفريقي يعود للعمل من طرابلس 49
خامساً: مختارات 50
1. شخصية العدد 50
عبد السلام جلود.. رئيس وزراء ليبيا الأسبق 50
2. مقال العدد 51
مندوب أممي جديد في ليبيا ومشهد سياسي جامد.. أبو القاسم الربو 51

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الأول من شهر فبراير 2025، أبرزها: فشل الاتحاد الأفريقي في إقناع الأطراف في ليبيا بتوقيع ميثاق السلام والمصالحة الوطنية، بعد سنوات عدة من عمله عليه، إذ تغيبت غالبيتها عن مراسم توقيعه، التي أقيمت في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. ورغم إعلان الاتحاد الأفريقي عن توقيع الميثاق، إلا أن مراسم التوقيع لم تشارك فيها إلا بضع شخصيات قبلية، مثّلت " سيف الإسلام " نجل العقيد الراحل " معمر القذافي "، وممثل عن المجلس الرئاسي وآخر عن المجلس الأعلى للدولة، دون مشاركة أي تمثيل للأطراف الليبية الأخرى. فلم يظهر أي ممثلين عن مجلس النواب وقوات الشرق الليبي أو حكومتي البلاد؛ الوحدة الوطنية في طرابلس والمكلفة من مجلس النواب في بنغازي، فضلاً عن غياب رئيس المجلس الرئاسي " محمد المنفي " عن مراسم التوقيع، على الرغم من وجوده في العاصمة الإثيوبية للمشاركة في أعمال الدورة العادية الثامنة والثلاثين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها القوى الأجنبية

فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. التشكيلات المسلحة

تقرير أممي: نفوذ التشكيلات المسلحة يتصاعد في ليبيا

كشف تقرير صادر عن فريق خبراء الأمم المتحدة، في 3 فبراير 2025، أن التشكيلات المسلحة في ليبيا باتت تتمتع بمستوى غير مسبوق من التأثير على مؤسسات الدولة، خاصة في المنطقة الغربية، حيث تعيق قدرة هذه المؤسسات على القيام بواجباتها خارج نطاق مصالح تلك التشكيلات.

وأضاف التقرير أن القوات بالمنطقة الشرقية تستخدم حكومة حماد كغطاء للسيطرة المطلقة على مهام الحوكمة، حيث يسيطر صدام حفتر على القوات البرية واستراتيجيتها الخارجية ومصالحها الاقتصادية. وأشار التقرير إلى أن المؤسسة الوطنية للنفط خضعت لعملية إعادة هيكلة داخلية تسهل حصول هذه التشكيلات على اتفاقات مربحة لتقديم الخدمات.

وسلّط تقرير الخبراء الضوء على نشاط صدام حفتر في ليبيا، وقال إن تعيينه من قبل والده رئيساً لأركان القوات البرية كان بمثابة خطوة مهمة في تعزيز سيطرته على قوات الشرق، وكذلك بعض مهام الحوكمة الرئيسية في شرق ليبيا، بما في ذلك العلاقات الخارجية، مشيراً إلى الجولة التي قام بها صدام، الذي يحمل رتبة فريق ركن، لمقابلة مجموعة مختارة من رؤساء الدول في المنطقة، ومؤكداً أنه أصبحت لديه القدرة بلا منازع على تنفيذ الترتيبات الأمنية في جنوب ليبيا المتفق عليها على المستوى الإقليمي، بصفته قائداً للقوات البرية.

وقال الفريق الأممي إن ارتباط صدام بالحكومة في نيامي أدى إلى إعادة هيكلة عمليات قوات الشرق في مثلث السلفادور، كما جرى تعزيز وجودها في منطقة براك الشاطئ وغات والقطرون وسبها وأوباري في جنوب غربي ليبيا. ويرى التقرير أن قوات الشرق استخدمت الوضع الأمني المتدهور على الحدود الجنوبية لتعزيز نفوذه الإقليمي، خاصة من خلال التعاون

الأمني مع تشاد والنيجر، مشيراً إلى تأثر الوضع الأمني في ليبيا بشكل مباشر بالصراع في السودان.

تكليف الصديق حفتر مهام الشؤون الاجتماعية والمصالحة في "القيادة العامة"

كلّف القائد العام لقوات الشرق الليبي المشير "خليفة حفتر"، " الصديق حفتر "، بمهام مكتب الشؤون الاجتماعية بـ " القيادة العامة" لقوات الشرق. كما جرى تكليف نجل حفتر أيضًا مهام الهيئة الوطنية لمشايخ وأعيان ليبيا ولجان المصالحة الوطنية، بالإضافة إلى اللجنة التنسيقية لحراك لم الشمل وتوحيد الصف الوطني، وفق قرار صادر عن حفتر.

وذكرت وكالة الأنباء الليبية (وال) أن تكليف الصديق حفتر بهذه المهمة " يأتي في إطار توحيد الجهود الوطنية من خلال الهيئات واللجان المعنية بهدف الوصول إلى استقرار اجتماعي يسهم في إجراء الانتخابات ". ومنذ عدة أشهر يعقد الصديق حفتر لقاءات مع مجالس اجتماعية للقبائل الليبية تحت لافتة المصالحة الوطنية، وسبق أن قال في أكتوبر الماضي إن " الحل الأمثل للأزمة الليبية يجب أن ينبع من الداخل "، وذلك ردًا على سؤال حول دعوة الاتحاد الأفريقي للأطراف الليبية لتوقيع اتفاق أو وثيقة مصالحة.

2. المواجهات الأمنية والعسكرية

اشتباكات في القطرون بين قوات حفتر وميليشيا تشادية تتبع الزادمة

تعيش منطقة القطرون أقصى جنوب غربي ليبيا، حالة من التوتر الكبير بعد توقف اشتباكات عنيفة بالأسلحة المتوسطة

والثقيلة، شهدتها في 12 فبراير 2025، بين قوات الشرق الليبي التي يقودها المشير "خليفة حفتر" وفصيل مسلح يتبع اللواء 128 معزز " المنحل".

وجاءت الاشتباكات في إطار مساعي قيادة حفتر لتفكيك مجموعات اللواء 128 معزز، الذي سبق أن حلته وأقالت آمره العقيدة " حسن الزادمة "، في الأسبوع الأول من يناير المنصرم. إذ رفض الفصيل المسلح التابع للواء، تعليمات حفتر بتسليم أسلحته ومقراته في حيّ البخي الواقع جنوبي القطرون، بحسب مصادر.

وفي التفاصيل، أوضح المصدر أن الكتيبة 87 التابعة لحفتر داهمت حي البخي للسيطرة على مقرات الفصيل المسلح، قبل أن تتوسع دائرة الاشتباكات وتضم أجزاءً واسعة من القطرون، انتهت بانسحاب الفصيل وسيطرة الكتيبة 87. وذكر المصدر أن الفصيل المسلح مكون من مقاتلين تابعين لحركة تمرد تشادية، بالإضافة إلى مسلحين من قبائل التبو، وكانوا يسيطرون على المنطقة منذ فترة طويلة لصالح قيادة حفتر.

والقطرون تُعد المعقل الأساسي لقبائل التبو الممتدة بين ليبيا والنيجر وتشاد، وتتخذ عصابات تهريب الوقود والمهاجرين من المزارع في أحيائها مقرات لأنشطتها. ورغم وجود مقرات للاستثمار العسكري التابعة لحفتر فيها لإدارة محطات وقود داخلها، يشتبه في تورطها في تهريبه إلى الدول الأفريقية، إلا أن سرية المهام الخاصة التابعة للواء 128 معزز المنحل هي التي تسيطر عليها لصالح قيادة حفتر.

وقد أعلنت قوات الشرق مقتل 8 من عناصرها خلال الاشتباكات التي جرت في مدينة القطرون، مع من وصفتهم بالمرتزقة وعصابات تهريب البشر وتجار المخدرات ومهربي الوقود. وقالت شعبة الإعلام الحربي التابعة لحفتر، إن الاشتباكات جرت مع هذه المجموعات في عدة مناطق أبرزها في القطرون. وذكرت الشعبة أنها قضت على عدد من العناصر المسلحة من جنسيات مختلفة، وفرضت سيطرتها على المنطقة، وفق قولها.

وفي ذات السياق، نفت السفارة الروسية في ليبيا أنباء قصف طيران روسي لمواقع في الجنوب الليبي، مشددة على أنه لا يوجد طيران روسي على أراضي ليبيا، ولا يوجد طيارون عسكريون روس أيضاً، حيث تداولت منصات إخبارية ليبية، أنباء عن مشاركة طيران روسي في عملية الاقتحام التي نفذتها قوات الشرق في مدينة القطرون.

وكشفت مصادر إعلام تشادية، عن وقوف نجل شقيق الرئيس التشادي السابق "حسين حبري"، وراء المواجهات الدامية في القطرون مع قوات الشرق. ونقلت الجريدة عن مصادر موثوقة قولها، إن الاشتباكات أسفرت عن مقتل 25 شخصا وإصابة 22 آخرين، وكانت الخسائر المادية كبيرة أيضًا، حيث جرى تدمير 22 آلية نقل، بعضها كان مزودًا بأسلحة ثقيلة، بينما أوردت أسماء الضحايا التشاديين وأشخاص عدة في عداد المفقودين. ولم يكن زعيم الجماعة المسلحة التشادية " صالح عبد الكريم حبري " حاضرا خلال الاشتباكات، بينما تحدثت مصادر أخرى للجريدة التشادية عن تحالف الأخير مع حسن الزادمة.

إدانات واسعة لمحاولة اغتيال عادل جمعة وحكومة الوحدة تباشر التحقيق

لقي حادث محاولة اغتيال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية " عادل جمعة"، في 12 فبراير 2025، إدانات ليبية ودولية واسعة، في وقت لم تعلن فيه الحكومة حتى الآن نتائج تحقيقاتها بشأن المتورطين في الحادث. وكانت حكومة الوحدة الوطنية أعلنت في 12 فبراير 2025، تعرض جمعة لـ " محاولة اغتيال " بواسطة إطلاق النار على سيارته في أثناء مروره داخل أحد أحياء العاصمة طرابلس، ما تسبب في إصابته بعدة طلقات نارية. وفيما أكدت الحكومة استقرار حالة جمعة الصحية، ذكرت أن أجهزتها الأمنية باشرت التحقيقات لتعقب الجناة، متعهدة بعدم التهاون مع أي محاولات تهديد أمن الدولة واستقرارها.

ومن جانبه، دان المجلس الأعلى للدولة الحادث الذي تعرض له جمعة، واصفاً إياه بـ " العمل الإرهابي "، وطالب الأجهزة الأمنية بسرعة فتح تحقيق في الحادث و" التعامل بكل قوة وحزم مع مرتكبي هذه الأعمال أياً كانت أسبابها وخلفياتها ". كذلك طالب المجلس الرئاسي الحكومة والجهات الأمنية التابعة بسرعة فتح تحقيق عاجل لمعرفة ملابسات حادث محاولة الاغتيال وملاحقة الجناة.

أما دولياً، فطالبت البعثة الأممية في ليبيا بذات المطالب المتعلقة بفتح " تحقيق سريع وكامل وشفاف لضمان تقديم الجناة الى العدالة "، وحذرت من أن " مثل هذه الاعتداءات تقوض الاستقرار والأمن في طرابلس ". وفيما شددت البعثة في بيانها على أنه " لا يوجد أي مبرر لاستخدام العنف ضد المسؤولين الحكوميين أو المدنيين " في ليبيا، قالت السفارة الأميركية في ليبيا إنها " تضم صوتها إلى البعثة الأممية في إدانة محاولة اغتيال الوزير "، مشددة على " ألا يكون هناك مكان لمثل هذا العنف السياسي في ليبيا".

ورغم تولي جمعة العديد من المسؤوليات في الحكومات السابقة، إلا أنه برز في حكومة الوحدة الوطنية شخصيةً فاعلة ومن صناع القرار فيها، وباعتباره أحد المسؤولين المقربين من رئيسها " عبد الحميد الدبيبة "، إذ ظهر إلى جانبه في أغلب المواقف التي تعرضت لها الحكومة. وأعاد الحادث إلى الأذهان حوادث مشابهة، ففي سبتمبر الماضي قتل آمر معسكر الأكاديمية البحرية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية "عبد الرحمن ميلاد" في سيارته برصاص مجهولين. وقبله تعرض موكب المستشار الخاص لـ الدبيبة " عبد المجيد مليقطة "، في يونيو الماضي، لرصاص مجهولين حاولوا اغتياله، بل تعرض الدبيبة نفسه لإطلاق نار على سيارته أثناء مروره بالطريق السريع وسط طرابلس في فبراير 2022.

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

بعد الزاوية والعجيلات.. إطلاق عملية لمكافحة الجريمة المنظمة في زوارة

أعلنت المنطقة العسكرية الساحل الغربي، في 11 فبراير 2025، انطلاق العمليات العسكرية ضد أوكار الجريمة والخارجين عن القانون في مدينة زوارة، وذلك بعد مدينتي الزاوية والعجيلات غرب البلاد. وأوضحت المنطقة في البيان أن " الكتيبة 105 واللواء 62 مجحفل التابعتان للمنطقة العسكرية شنتا مداهمات مكثفة، مستهدفة عصابات الإجرام المنظم التي تمتهن تهريب الوقود بطرق غير قانونية والاتجار بالبشر والهجرة غير القانونية والتي تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي والسيادة الوطنية". ودعت المنطقة العسكرية جميع المواطنين إلى التعاون مع القوات العسكرية والإبلاغ عن أي تحركات مشبوهة، مؤكدة أن هذه العمليات ستتواصل حتى يجري استئصال شبكات التهريب والجريمة المنظمة بالكامل، وإعادة فرض سلطة الدولة وهيبتها.

وتنشط في ليبيا، في غرب وشرق البلاد، العديد من الجرائم المنظمة، على رأسها تهريب الوقود والسلع والبضائع وتجارة المخدرات. ففي الأول من فبراير، أعلنت قوات المنطقة العسكرية بالساحل الغربي عن مصادرة آلاف الليترات من الوقود قبل تهريبها. وفي نفس اليوم، أعلنت وزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، ضبط شاحنة محملة بـ13 ألف لتر ديزل مهرب في باطن الجبل. وفي 2 فبراير، أعلنت وزارة داخلية الوحدة الوطنية، ضبط تشكيل عصابي في مصراتة، لتهريب السيارات إلى الجزائر عبر الحدود البرية. وفي 3 فبراير، أعلنت لجنة تابعة لقوات الشرق الليبي، ضبط مواد مخدرة وإحباط محاولات تهريب الوقود في بلديات الجفرة وزلة وسوكنه وهون وودان. وكانت قوات الشرق قد أطلقت في نهاية يناير الماضي، عملية بهدف "مكافحة التهريب" في الجنوب الليبي.

وفي 4 فبراير، أعلنت مديرية أمن أجدابيا ضبط متهمين لتهريب الوقود في المدينة، حيث تابع عناصر التحريات بالمديرية خط سير سيارة التهريب، وكان على متنها شخصان وخمسة براميل سعة 60 لترا وخزان سعة 100 لتر.

وفي 7 فبراير، أعلنت مديرية أمن الجفرة ضبط قافلة مكونة من أربع شاحنات نقل ثقيل على متنها صهاريج وبراميل وقود كانت في طريقها لتهريبه إلى دول أفريقية جنوب ليبيا. وقالت المديرية في بيان مقتضب، إن اللجنة الأمنية المشتركة ضبطت القافلة قبل تهريبها خلال جولة تفتيشية داخل المزارع بمنطقة زلة. وفي نفس اليوم، رصدت إدارة إنفاذ القانون في الإدارة العامة للعمليات الأمنية "غرب "، تجاوزات عدة في إطار جهودها لتأمين منفذ رأس جدير الحدودي مع تونس. وتتعلق هذه التجاوزات بمحاولة تهريب مواد وسلع مختلفة، وجرى ضبط المتورطين فيها.

وفي 11 فبراير، كشفت قوات تابعة للمنطقة العسكرية الساحل الغربي، عن شبكات تهريب منظمة للوقود في منطقة أبو كماش- زوارة غرب ليبيا، مؤكدة أنها ستواصل ملاحقة المتورطين في عمليات التهريب. وفي نفس اليوم، صادرت إدارة إنفاذ القانون بالإدارة العامة للعمليات الأمنية بضائع وسلع مختلفة مهربة في منفذ رأس جدير. وتضمنت المضبوطات سلعا غذائية وأجهزة كهربائية، وتم توقيف المتورطين في محاولات التهريب، وإحالتهم إلى مركز شرطة رأس جدير للتحقيق معهم.

وفي 14 فبراير، أعلنت مديرية أمن الجفرة مصادرة وقود مهرب ومعدات مسروقة من حقول نفطية قبل عدة سنوات، وذلك خلال الحملة الأمنية المستمرة في منطقة زلة. وفي 15 فبراير، أحبطت قوة أمنية تهريب كميات من مخدر الحشيش كانت مخبأة داخل سيارة متجهة إلى العاصمة طرابلس، قادمة من المنطقة الشرقية، وإحالة المتهمين إلى النيابة.

اكتشاف مقابر جماعية للمهاجرين الغير شرعيين وسط تصاعد لحدة هذه الظاهرة

أضافت حوادث اكتشاف مقابر جماعية للمهاجرين الغير شرعيين في ليبيا في الفترة الأخيرة شكلاً جديداً من أشكال تأزم ملف الهجرة التي أغرقت ليبيا بالمهاجرين. فخلال أقل من أسبوع، أعلنت السلطات الأمنية في ليبيا اكتشاف مقابر جماعية في مواقع عدة ضمت عشرات من جثث المهاجرين، ولم تكشف التحقيقات حتى الآن أسباب الوفيات ودفن الجثث في شكل جماعي.

وأعلن فرع جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية جنوب شرقي ليبيا العثور على مقبرة جماعية على تخوم مدينة الكفرة، (أقصى جنوب شرق) ضمت نحو 30 جثة لمهاجرين. وأكد استمرار عمليات البحث، مشيراً الى إمكانية أن يرتفع إلى 70 عدد الجثث في الموقع، علماً أن الكفرة تعتبر مركزاً مهماً للمهاجرين الغير شرعيين القادمين من السودان، باعتبارها تقع على حدوده. أيضاً قالت مديرية أمن الواحات (جنوب شرق) إنها اكتشفت مقبرة جماعية في مزرعة بمنطقة إجخرة، وضمت 19 جثة لمهاجرين، وذلك بعدما تلقت بلاغاً من أهالي المنطقة عن احتمال وجود مقبرة جماعية في موقع استخدمه تجار البشر. وأوضحت أنها استدلت على وجود المقبرة من خلال تتبع عناصرها آثار حفر متفرقة، قبل أن يحددوا بمساعدة فرق الهلال الأحمر موقعاً أخرجوا منه 19 جثة.

أما الفرع الغربي للهلال الأحمر فكشف انتشال جثث عشرة مهاجرين على ساحل مدينة الزاوية غرب طرابلس. وتعد ظاهرة المقابر الجماعية للمهاجرين جديدة في ملف أزمة الهجرة في ليبيا، التي تواجه تعقيدات لوجستية كثيرة وأخرى على صعيد الإمكانات المتوفرة، إذ سبق اكتشاف مقبرة جماعية واحدة تضم رفات 65 مهاجراً في منطقة الشويرف (وسط جنوب) العام الماضي.

وبالتزامن مع هذه الحوادث، بثت وزارة الداخلية في طرابلس كلمة للوزير " عماد الطرابلسي "، اشتكى فيها من تخلي المجتمع الدولي عن دعم الجهود التي تبذلها ليبيا للحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية، وأيضاً من أن تدفقات المهاجرين إلى ليبيا جعلها أكثر الدول تضرراً. وقال الطرابلسي: " يوجد في ليبيا أكثر من ثلاثة ملايين مهاجر غير شرعي، وتتحمّل وزارة الداخلية صعوبات وتكاليف معالجة هذا الملف وحدها. نطالب المجتمع الدولي، خصوصاً إيطاليا ودول الاتحاد الأوروبي، بضرورة المساهمة في تكاليف ترحيل المهاجرين إلى بلدانهم ". وحذر الطرابلسي من خطورة عملية توطين المهاجرين على الأراضي الليبية، مؤكداً احتمالية لجؤهم لاستخدام التهجير القسري، لحل هذه الأزمة.

وفي سياق نفس الملف، في 5 فبراير، قالت منصة " هاتف الإنذار " التي تتبع منظمة "واتش ماد، وهي منظمة إنسانية تعنى بالإبلاغ عن إنقاذ المهاجرين في البحر، إن خفر السواحل الليبي اعترض 43 مهاجراً كانوا على متن قارب قبالة سواحل مالطا الجنوبية، واقتادوهم إلى سجن زوارة، مشددة على أن هذا التصرف " انتهاك للقانون الدولي ومبدأ عدم الترحيل". وفي 9 فبراير، أكدت النيابة العامة تحرير 76 مهاجرًا وضبط تشكيل عصابي متورط في تهريب البشر شمال الكفرة، بالإضافة إلى استخراج 28 جثة عثِر عليها مدفونة في محيط محل احتجاز المهاجرين.

وفي 11 فبراير، أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، ترحيل عدد من المهاجرين من نيجيريا طوعاً عبر مطار معيتيقة الدولي. وأدرج الجهاز هذا الإجراء ضمن احترام حقوق الإنسان وضمان العودة الآمنة للمهاجرين إلى دولهم.

وفي 13 فبراير، أعلنت جمعية إيطالية أنه وصل 139 لاجئاً إلى مطار روما الدولي "ليوناردو دا فنتشي"، على متن رحلة مستأجرة نظمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من طرابلس، بحسب ما ذكرته وكالة آكي الإيطالية.

وأخيرًا، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة وفاة 13 مهاجرا أثناء محاولتهم العبور من سواحل ليبيا إلى أوروبا على متن قوارب الهجرة، وفقدان 14 مهاجرا أثناء عملية البحث والإنقاذ، وذلك خلال الأسبوع الأول من فبراير. كما أعلنت المنظمة اعتراض 790 مهاجرا من المتوسط وإعادتهم إلى ليبيا في نفس الفترة، كانوا قد أبحروا من سواحل طرابلس والزاوية وصبراتة.

وقالت المنظمة إن من بين المهاجرين 40 طفلا و657 رجلا و93 امرأة، مشيرة إلى إعادتهم إلى مراكز احتجاز في مدينة طرابلس. وبلغ عدد الذين لقوا حتفهم في المتوسط في الفترة منذ مطلع يناير وحتى الـ 8 من شهر فبراير الجاري 62 مهاجرا، إلى جانب اعتراض 2633 رجلا و393 امرأة و162 طفلا.

وفي إطار مواجهة الهجرة الغير شرعية، اختتمت بعثة الاتحاد الأوروبي للدعم في الإدارة المتكاملة للحدود في ليبيا " يوبام - ليبيا "، دورة تدريبية مكثفة لمدة خمسة أيام في مجال إدارة الحدود، استهدفت 14 ضابطًا من مختلف أجهزة وزارة الداخلية. وأقيمت فعاليات الدورة التدريبية المكثفة في معهد التدريب التخصصي التابع للإدارة العامة للعمليات الأمنية بوزارة الداخلية. وأوضحت البعثة الأوروبية أن التدريب ركز على تطوير المهارات الحاسمة في مجال أمن الوثائق والتحليل الجنائي وإدارة الحدود المتكاملة والقيادة واتخاذ القرار واستخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية.

خطف شيخ مسن في طرابلس وسلطات الأخيرة تطلق سراح وزير بحكومة حماد

أعلن خطف إبراهيم القاضي (92 عاماً)، من أمام منزله في مدينة الخُمس، من قبل من يُعتقد أنهم مسلحون مجهولون، بعدما " اقتادوه بالقوة وحملوه إلى سيارتهم "، وفق شهود عيان. وناشدت أسرة القاضي، على لسان أحد أحفاده ويُدعى محمد

طارق، رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة " والنائب العام " الصديق الصور "، سرعة التحرك لإطلاق سراحه، ودعت المدن الليبية بالوقوف معها في محنتها.

كما ندد مجلس أعياء وحكماء الخمس بخطف القاضي، مطالبين، خلال احتشادهم، في الأول من فبراير 2025، الجهات الرسمية بالعمل على ضبط الجناة، وسرعة تحديد مكانه وإطلاق سراحه. وتتكرر عمليات الخطف والإخفاء القسري في عموم ليبيا بشكل واسع، وتطول المسؤولين، كما تطول المواطنين. وكان مجهولون قد خطفوا، في العاصمة طرابلس، مدير إدارة الأمن المركزية بجهاز الاستخبارات، العميد "مصطفى علي الوحيشي"، في 6 نوفمبر 2024.

وفي سياق آخر، أعلنت قوة العمليات المشتركة التابعة لحكومة الوحدة الوطنية، في 7فبراير، إطلاق سراح وزير الدولة لشؤون السلطة التشريعية في حكومة الشرق " محمد بوزقية"، بعد إيقافه بموجب أمر ضبط وإحضار صادر عن النيابة العامة في قضية " نصب واحتيال وتزوير ". وقالت القوة، إنه فور ضبط المتهم، باشرت إدارة التحقيقات التابعة لها إجراءاتها القانونية بإبلاغ النيابة العامة، والاستدلال معه تمهيداً لإحالته إلى النيابة المختصة. وعند ورود أمر وكيل النيابة العامة بنيابة غرب مصراتة بإخلاء سبيله، قامت القوة بتنفيذ القرار وأخلت سبيله. وقبل الإعلان عن إطلاق سراحه، تصاعدت في ليبيا أصداء عملية خطف بوزقية، وسط غضب وتنديد واسعين من قوى حكومية وسياسية وحقوقية.

تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة يكشف عن العديد من الجرائم والانتهاكات

كشف تقرير صادر عن فريق خبراء الأمم المتحدة، في 3 فبراير 2025، أن التشكيلات المسلحة في ليبيا باتت تتمتع بمستوى غير مسبوق من التأثير على مؤسسات الدولة، خاصة في المنطقة الغربية، حيث تعيق قدرة هذه المؤسسات على القيام بواجباتها خارج نطاق مصالح تلك التشكيلات. وأضاف التقرير أن القوات بالمنطقة الشرقية تستخدم من جهة أخرى الحكومة كغطاء

للسيطرة المطلقة على مهام الحوكمة. وأشار التقرير إلى أن المؤسسة الوطنية للنفط خضعت لعملية إعادة هيكلة داخلية تسهل حصول التشكيلات على اتفاقات مربحة لتقديم الخدمات، فقد جاء في التقرير أن شركة " أركنو للعمليات النفطية " والتي يسيطر عليها بشكل غير مباشر صدام حفتر، أبرمت اتفاقات مع مؤسسة النفط صدر عبرها 6 ملايين برميل من النفط الخام، بإجمالي يقدر بـ 436 مليون دولار أمريكي.

وكشف التقرير عن زيادة كبيرة في إيرادات التشكيلات المسلحة من تهريب الديزل، حيث تستخدم الشركة العامة للكهرباء في طرابلس وميناء بنغازي القديم لتحويل وجهة كميات كبيرة من الديزل، مما يؤثر على المؤسسة الوطنية للنفط وشركة البريقة لتسويق النفط.

وبالتالي، اعتبر التقرير أن الشركة مصدرا لتهريب الوقود، مستندا في ذلك على ارتفاع الطلب على المنتجات النفطية ليست بحاجة لها في سير عملها، إلى جانب ارتفاع ميزانية الشركة بشكل مفاجئ بمقدار 5 مليارات دولار خلال الفترة 2022-2023، وذلك من 3.7 إلى 8.7 مليار دولار، دون ارتفاع في إنتاج الكهرباء بشكل متناسب.

وأكد التقرير أن خمس تشكيلات مسلحة ليبية مسؤولة عن انتهاكات منهجية للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والقتل والتعذيب، لافتا إلى تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين للاختطاف والإخفاء القسري والترهيب وفقا للتقرير.

وأشار التقرير إلى استخدام ليبيا كمركز عبور للاتجار بالبشر، حيث يتم استغلال المهاجرين وطالبي اللجوء، بمن فيهم الأطفال، على نطاق واسع. وأكد التقرير استمرار عدم فعالية حظر الأسلحة في ليبيا، مشيرا إلى أن قوات الشرق زادت من عتادها البحري. كما لفت التقرير إلى أن النزاع في السودان أثر بشكل مباشر على أمن ليبيا واستقرارها، وأن وجود مقاتلين أجانب وشركات عسكرية خاصة يزيد من زعزعة الاستقرار.

وكشف فريق لجنة الخبراء عن تجاوزات في جهاز الشرطة القضائية التابع لوزارة العدل، حيث رصد 8 حالات انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على يد أعضاء

في إدارة العمليات في مرافق الاحتجاز المؤقت والدائم في طرابلس، وكذلك حرمان من الحرية وإخفاء قسري وتعذيب وإساءة معاملة للمحتجزين في سجن معيتيقة.

وعن المؤسسة الليبية للاستثمار، خلص التقرير إلى افتقار خطة المؤسسة إلى الشفافية والشمولية بسبب غياب أحدث البيانات الموجدة وازدواجيتها، وعدم اتساقها إلى جانب الإساءة في استخدام الأصول المجمدة للمؤسسة وإساءة التصرف فيها. كما وثق التقرير أن بعض المصارف لم تقدم الوديعة لمؤسسة الاستثمار وبعض الجهات المكلفة بإدارة الأصول، تقارير منتظمة عن الأموال المجمدة المحتفظ بها لديها، ولا تدفع مبالغ مستحقة القبض واستحقاقات على هذه الأموال، ولا تحول إيرادات الفوائد.

وأوصى فريق الخبراء بضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لوقف الانتهاكات ومكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز سيادة القانون في ليبيا، مشددا على ضرورة مراجعة نظام تجميد الأصول التابع للمؤسسة الليبية للاستثمار، لتمكينها من إعادة استثمار الأصول السائلة الخاضعة للتجميد.

وحول ردود الفعل على هذا التقرير، طالب رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، كل من وزير العدل ومؤسسة النفط والمؤسسة الليبية للاستثمار والشركة العامة للكهرباء، بمخاطبة المعنيين وتفصيل الوقائع وما ورد في التقرير، مع بيان ذلك للرأي العام خلال 3 أيام من تاريخه. وبالفعل، انتقدت الشركة العامة للكهرباء ما ورد في تقرير الخبراء، مشيرة إلى أنه يفتقر إلى الدقة والموضوعية، علاوة على استناده إلى مصادر غير موثوقة، بما في ذلك منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي ومستندات مزورة، دون التحقق من صحتها عبر القنوات الرسمية، نافيةً نفت ضلوعها في عمليات تهريب الوقود. وأوضحت الشركة في بيانها أنها كانت الجهة الأولى التي أبلغت عن وجود عجز وفاقد في إمدادات الوقود، لافتة إلى أنها خاطبت مكتب النائب العام منذ سبتمبر 2024 للتحقيق في هذا الفاقد واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه. وفي ذات السياق، أكدت الشركة العامة للكهرباء أنها تخضع للرقابة الدورية من قبل ديوان المحاسبة والأجهزة الرقابية الأخرى، مشيرة إلى أنها تتعامل مع

ثلاث شركات دولية متخصصة في مراجعة الحسابات الختامية والقوائم المالية، وهي Grant Thornton وKPMG وPWC، لضمان سلامة العمليات المالية بالشركة.

كما أصدرت المؤسسة الليبية للاستثمار بيانا رسميا، مؤكدة أن التقرير يحتوي على معلومات غير دقيقة وأخطاء جوهرية تستدعي التصويب. وأوضحت المؤسسة أن صلاحيات فريق الخبراء تقتصر على تقديم توصيات غير ملزمة، مشيرة إلى أن بعض الفقرات الواردة في التقرير تحمل مغالطات وتفتقر للحيادية. من جانب آخر، رحبت المؤسسة بالتوصيات التي وصفتها بـ " الإيجابية " في التقرير، والتي من بينها إعادة استثمار أصولها مع بقائها مجمدة، الأمر الذي عدّته بمثابة انعكاس لثقة مجلس الأمن في التزام المؤسسة بمعايير الشفافية والحوكمة. كما نوهت المؤسسة إلى جهودها في تعزيز الشفافية وحماية أصولها، مشيرة إلى تعاونها مع شركات محاسبة دولية لإعداد قوائم مالية موحدة والمراجعة وفقا للمعايير الدولية.

وأخيراً، استنكر جهاز الأمن الداخلي ما ورد في تقرير الخبراء بشأن وجود معتقلين تعسفيا، مؤكدا أن الموقوفين قد أوقفوا وفق القانون، وأن ما جاء في التقرير هو للنيل من عزيمة الجهاز، وفق قوله. وأضاف الجهاز في مؤتمر صحفي، أنه وضع على عاتقه مواجهة ترويج الإلحاد والشذوذ المدعومة مخابراتيا، وهو ما أثار حفيظة بعض الدول الداعمة لهذه الأنشطة. وأوضح الجهاز أنه نجح في رصد وإفشال توطين المهاجرين في الجنوب الليبي، إضافة لرصد جماعة تدعى " جماعة الله " تمارس التبشير بالديانة المسيحية داخل البلاد.

كما قال الجهاز إنه رصد أنشطة جوسسة تقف وراءها أجهزة مخابرات دولية، واستقطبت مواطنين لتقديم معلومات وخرائط عن مواقع عسكرية وأمنية بعد إغرائهم بالمال.

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

لبناء قوة أمنية مشتركة.. الأفريكوم تحشد القوات الليبية شرقا وغربا

أشادت القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا (أفريكوم)، بنتائج الزيارة التي أجراها وفدها برئاسة نائب قائد القيادة الفريق " جو برينان " إلى ليبيا، يومي 6 و7 فبراير 2025، معتبرة أنها " خطوة هامة " لتعزيز جهودها من أجل توحيد المؤسسة العسكرية الليبية.

وزار الوفد مدن طرابلس وبنغازي وسرت، التقى خلالها مع مختلف القادة العسكريين في غرب وشرق البلاد. وكشف مصدر عسكري مقرب من لجنة 5+5 العسكرية الليبية المشتركة لـ " العربي الجديد"، النقاب عن مناقشة الوفد الأمريكي مع اللجنة العمل على بناء قوة عسكرية أمنية مشتركة من غرب وشرق البلاد، مشيراً إلى أن المقترح يقضي ببدء العمل على بناء نواة القوة مع حلول مارس المقبل. ووفقاً لمعلومات المصدر، فإن مشروع بناء القوة العسكرية المشتركة ناقشه مسؤولون أميركيون عدة مرات في طرابلس وبنغازي، كما ناقشه الوفد العسكري البريطاني الذي زار طرابلس وبنغازي الأسبوع الماضي .

ولفت المصدر نفسه إلى أن الجديد في طرح الوفد الأمريكي حول القوة المشتركة هو مقترح العمل الذي سلمه مسؤولو أفريكوم للجنة 5+5 عند زيارتهم لمقرها في سرت، في 6 فبراير الماضي، موضحاً أنّه تضمن عدداً من المراحل، تبدأ باختيار أربعة ضباط من معسكري الشرق والغرب كقيادة للقوة المشتركة، ويختار الأربعة قائداً لهم فيما يتولى الثلاثة الآخرون مهام موزعة بينهم في شؤون التدريب والتعبئة والعمليات.

وفي المراحل الأخرى يخضع أفراد القوة المشتركة لتدريبات عسكرية متقدمة داخل البلاد وخارجها لتأهيلهم على استخدام أسلحة وتقنيات متطورة، مؤكداً أن عمل هذه القوة سيكون ذا طابع أمني بالدرجة الأولى وعلى علاقة بأمن الحدود والمنشآت الحيوية.

وأفاد المصدر بأن النخبة التي ستتشكل منها القوة المشتركة ستتلقى تدريبها الأولي في معسكر اللواء 111 بطرابلس، وهو المقر الذي ستتواجد فيه قيادة القوة المشتركة إلى جانب المدربين الأميركيين التابعين لقوة أفريكوم، مشيراً إلى أن المقترح الأميركي الذي تسلمه الجانب الليبي تضمن أنواعاً من التدريبات على الرمايات التكتيكية واستخدام أنظمة أمنية لاستخدامها في متابعة الاختراقات الأمنية على الحدود وإحباطها.

ونفى المصدر أن يكون الاجتماع في سرت ناقش مهام للقوة المشتركة لها علاقة بالوجود العسكري الروسي في ليبيا، بل اقتصر البحث على مهام مكافحة الإرهاب، وملاحقة شبكات الجريمة والاتجار في الأنشطة الممنوعة، كالمخدرات والهجرة غير الشرعية، بالإضافة لحراسة مواقع الطاقة في ليبيا.

والتقى برينان نائب الأفريكوم، خلال زيارته إلى ليبيا، في طرابلس، التي رافقه فيها مدير مكتب التعاون الأمني بأفريكوم " روز كرافوري " والقائم بأعمال السفير الأمريكي لدى ليبيا " جيرمي برنت "، كل من رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة " ووكيل وزارة الدفاع " عبد السلام زوبي " ورئيس أركان قوات الغرب الليبي الفريق " محمد الحداد ".

وفي بنغازي التقى برينان قائد قوات الشرق الليبي "خليفة حفتر" وابنه صدام. وأكد برينان أهمية الزيارة موضحاً في تصريح لموقع (أفريكوم)، أن الزيارة مثلت " خطوة كبيرة " لدفع جهود الأفريكوم مع القادة العسكريين الليبيين، مشيراً إلى أنه والوفد المرافق له التقوا مختلف القادة لمناقشة كيفية مساعدة واشنطن لتحفيز توحيد البلاد كي تكون لديها القدرة على مواجهة التحديات التي تهدد شمال أفريقيا ومصالح الولايات المتحدة. وأكد برينان أنه شاهد خلال زيارته لطرابلس وبنغازي وسرت جهوداً إيجابية لرفع مستوى الاحتراف العسكري، معتبراً أن ذلك يؤهل ليبيا للمساهمة في الاستقرار الإقليمي.

وجاءت زيارة الوفد الأميركي بعد نحو أسبوع من زيارة أجرها وفد عسكري بريطاني رفيع، ترأسه نائب رئيس هيئة الأركان العامة للدفاع البريطانية " هارفي سميث "، لطرابلس وبنغازي، والتي

تعد الأولى من نوعها في الجانب العسكري والأمني. والتقى سميث خلال زيارته لطرابلس رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي " وعبد الحميد الدبيبة، وناقش معهم " أوجه التعاون الأمني والعسكري المشترك بين البلدين، والعمل على دعم المؤسسة العسكرية، وتوحيد الجهود لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة". قبل أن يلتقى حفتر ونجله خالد في بنغازي. وتأتي الزيارات الأميركية والبريطانية بعد أسابيع من إعلان مجلس الأمن الدولي رفع حظر توريد السلاح إلى ليبيا جزئياً، من خلال السماح بدخول السفن والطائرات العسكرية إلى ليبيا لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وكذلك السماح لأعضاء مجلس الأمن بتقديم مساعدات في التدريب والدعم التقني لقوات الأمن الليبية للمساعدة في توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية.

ولم يحدد القرار الجهة الليبية المخولة بتنفيذه، لكن القرار جاء استجابة لطلب قدمه المجلس الرئاسي الليبي، تبنته بريطانيا، لتخفيف العقوبات المفروضة على ليبيا في حظر توريد السلاح بهدف المساعدة في بناء القدرات الأمنية التي تمكن البلاد من مكافحة الإرهاب وحماية حدودها والتعاون مع الدول المجاورة في ذلك.

محمود حمزة يناقش في إسبانيا تعزيز التعاون الأمني بين البلدين

ناقش مدير إدارة الاستخبارات العسكرية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية اللواء "محمود حمزة"، في 14 فبراير 2025، خلال زيارته إسبانيا، عدة ملفات بينها مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. والتقى حمزة في العاصمة الإسبانية مدريد، مع مدير إدارة الاستخبارات العسكرية الإسبانية الفريق " أنطونيو لوسادا"، وناقشا الملفات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة والتدريب، وفق بيان صادر عن رئاسة الأركان. وأشار البيان إلى أن زيارة حمزة إلى إسبانيا جاءت استجابة لدعوة من نظيره الإسباني، لمناقشة تعزيز التعاون الأمني بين البلدين.

5. التسليح والتدريبات العسكرية

عميد سوري منشق يكشف تورط ماهر الأسد في بيع أسلحة لحفتر

كشف العميد المنشق عن جيش النظام السوري السابق " بسام الطويل "، استنادا إلى سجلات " لواء النقل "، عن تورط ماهر الأسد، الشقيق الأصغر لبشار الأسد، في صفقات بيع أسلحة إلى قوات الشرق الليبي التي يقودها " خليفة حفتر " في ليبيا. ووفقا للطويل، شملت الأسلحة المباعة قرابة 50 دبابة تابعة للفرقة الرابعة من الجيش السوري، إضافة إلى 18 راجمة صواريخ و280 طنا من الذخيرة، مشيرا إلى أن عمليات النقل تمت عبر طائرة يوشن 76 تابعة للواء النقل، والتي كانت تعود إلى سوريا محملة بالأموال، مقابل الأسلحة المباعة. وفي عام 2020 خلال حرب طرابلس؛ أكدت قوات بركان الغضب أن طائرة سورية يعتقد أنها تحمل أسلحة حطت في بنغازي، متهمة بشار الأسد بتزويد قوات حفتر بالأسلحة. وكان مجلس الأمن قرر منذ العام 2011 حظر توريد السلاح إلى ليبيا، وخول الاتحاد الأوروبي بتنفيذ القرار والذي أنشأ عمليتين: عملية يوبام لمساعدة ليبيا في مراقبة حدودها وعملية إريني لمراقبة الشواطئ الليبية وتفتيش السفن المتجهة إليها. إلا أن العمليتين لم تحدا من تدفق السلاح إلى ليبيا، إذ اشتكى قادة العمليتين، خاصة إيريني، في تقاريرهم المرفوعة إلى مجلس الأمن من كثرة الخروقات.

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الأول من شهر فبراير 2025:

- كشف تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة، عن دور التشكيلات المسلحة في ليبيا في التأثير على مؤسسات الدولة، خاصة في المنطقة الغربية، في حين أن قوات حفتر تستخدم حكومة حماد كغطاء لهيمنتها المطلقة على شرق البلاد. وكان من آخر مؤشرات هذه الهيمنة، هو تكليف حفتر نجله بمهام مكتب الشؤون الاجتماعية بـ " القيادة العامة " لقوات الشرق، فضلا عن مهام الهيئة الوطنية لمشايخ وأعيان

ليبيا ولجان المصالحة الوطنية، بالإضافة إلى اللجنة التنسيقية لحراك لم الشمل وتوحيد الصف الوطني. لتصبح أسرة حفتر مهيمنة ليس فقط سياسيا واقتصاديا وأمنيا وعسكريا، بل وحتى اجتماعيا.

- شهدت المنطقة الجنوبية التي تقع تحت سيطرة حفتر اشتباكات عنيفة، في منطقة القطرون، بين قوات الشرق واللواء 128 معزز " المنحل "، والذي يقوده الزادمة. وبينما تعد هذه الحادثة من النوادر، إذ لا تشهد المناطق التي تقع تحت سيطرة قوات حفتر اشتباكات كثيرة، بعكس المنطقة الغربية، فإنها تأتي في سياق تصاعد النفوذ الروسي في شرق وجنوب البلاد. خاصة مع ربط البعض حل اللواء 128 بتنامي النفوذ الروسي في جنوب البلاد.
- استمراراً لحالة الفوضى الأمنية في الغرب، شهدت المنطقة محاولة اغتيال فاشلة لعادل جمعة، وهو من أبرز الشخصيات الفاعلة في حكومة الدبيبة ومن صناع القرار فيها ومقرب من الأخير. اللافت في العملية أنها جاءت بعد اعتقال السلطات الأمنية في طرابلس وزير الدولة لشؤون السلطة التشريعية في حكومة حماد، قبل أن تفرج عنه. إذ يربط البعض بين الحدثين. لكن تكمن صعوبة الربط في أنه تم الإفراج بالفعل عن وزير حكومة الشرق قبل محاولة الاغتيال بأيام، إلا إذا كان المقصود أن تكون عملية فاشلة لتكون إنذارًا وتهديداً لحكومة الدبيبة بعدم الإقدام على هكذا إجراءات بعد ذلك.
- وفي ضوء أمن الحدود، شهد ملف الهجرة الغير شرعية تطورًا جديدًا في هذه الفترة وهو اكتشاف مقابر جماعية للمهاجرين، مع استمرار الحوادث الأخرى المرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية، سواء بتنفيذ دوريات لإنقاذ مهاجرين ووفاة آخرين غرقا في البحر، وترحيل طوعي لعدد منهم، ومداهمة أوكار لتجميع المهاجرين وإحباط محاولة تهريب آخرين أو تحريرهم. كما شهدت ليبيا العديد من محاولات التهريب

سواء للسلع والبضائع أو الوقود أو حتى المخدرات، بالأخص عبر معبر رأس جدير الحدودي ومدن زوارة وباطن الجبل ومصراتة والجفرة وزلة وسوكنه وهون وودان وأجدابيا.

- ما كشفه تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة، عن حجم الفساد والانتهاكات التي ارتكبتها كل من التشكيلات المسلحة في شرق وغرب البلاد، بالإضافة لكل من جهاز الشرطة القضائية التابع لوزارة العدل، المؤسسة الليبية للاستثمار، المؤسسة الوطنية للنفط والشركة العامة للكهرباء، يبين بوضوح كمية الأموال المهدرة والتي تستنزف ميزانية الدولة الليبية، بما يستدعي المعنيين بضرورة وضع حد لهذه الممارسات.
- يبدو أن الزيارة التي أجراها نائب الأفريكوم إلى ليبيا هذه المرة كانت مختلفة من حيث زخم اللقاءات التي عقدها مع المسؤولين الأمنيين والعسكريين في شرق وغرب البلاد، فضلا عن تطورات جديدة تتعلق بالمقترح الأمريكي القديم حول إنشاء قوة أمنية مشتركة، وتزامن ذلك مع لقاءات عقدها نائب الأركان البريطاني مع ذات المسؤولين في شرق وغرب ليبيا أيضا، واللافت أنها تأتي بعد فك الحظر جزئيا عن توريد الأسلحة إلى ليبيا. لا يمكن الحديث في ظل كل هذه التطورات أنها تهدف فقط لمواجهة الجرائم المنظمة والإرهاب، فهي على الأرجح موجهة للنفوذ الروسي المتنامي. لكن يبقى السؤال، هل مع مرور الوقت، يمكن لترامب أن يتبع سياسة مختلفة مع التواجد الروسي في ليبيا، كجزء من توجهه المعلن بإيقاف الحرب في أوكرانيا؟

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

34 شركة مصرية تؤسس مدينة صناعية في ليبيا لتعزيز التكامل الصناعي

أكد عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الأخشاب والأثاث وعضو لجنة التعاون العربي باتحاد الصناعات المصرية "علاء نصر"، أن 34 شركة مصرية تؤسس حاليا شركة لإنشاء مدينة صناعية في ليبيا. وأشار نصر في تصريحات صحفية، إلى أن ذلك جاء خلال الزيارة الأخيرة التي نظمتها لجنة التعاون العربي بالاتحاد إلى ليبيا، والتي شهدت مشاركة أكثر من 34 شركة مصرية ستكون متخصصة في مجالات الصناعة والتجارة والمقاولات والاستشارات والخدمات.

وأضاف نصر أن هذه الشركات سيكون لديها مكاتب في ليبيا، للترويج وتسهيل الخدمات الحكومية، وفق قوله. وأوضح نصر أن الدولة المصرية بحاجة أيضا إلى توطين وتعميق صناعات المواد الخام المحلية في مختلف الصناعات الغذائية والصناعية والزراعية والدوائية وغيرها، لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مختلف السلع والمنتجات الغذائية والصناعية والدوائية وغيرها.

وفي 5 فبراير 2025، وقع رئيس هيئة الرقابة الإدارية "عبدالله قادربوه"، مذكرة تفاهم استراتيجية مع نظيره المصري "عمرو عادل"، لتوطيد الشراكة وتبادل الخبرات في الممارسات الرقابية الحديثة، وتطوير آليات التعاون المشترك لضمان الشفافية ومكافحة الفساد، وتبادل الخبرات الرائدة عبر برامج تدريبية متخصصة تستهدف تأهيل أكثر من ألفي متدرب من أعضاء

وموظفي الهيئة في مجالات مختلفة. وستركز البرامج أيضا على إعداد استراتيجيات للحد من الفساد ورفع مستوى الشفافية، وتفعيل دور الإعلام كشريك فاعل في الحملات التوعوية لمكافحة الفساد، والتطوير المؤسسي وبناء نظم رقابية ذكية.

وفي سياق العلاقات الاقتصادية المصرية الليبية، قال وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة الوحدة الوطنية "محمد الحويج"، أن ليبيا تطمح إلى رفع حجم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع مصر في شتى المجالات إلى 3 مليارات دولار خلال العام الجاري، ليصل إلى 10 مليارات دولار بحلول 2030.

وقال الحويج لـ صحيفة " المصري اليوم " على هامش تفقده معرض " كايرو فاشون أند تكس "، إن ليبيا حريصة على تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، والاستفادة من المقومات والإمكانات الاقتصادية الكبيرة لكلا البلدين، إلى جانب العلاقات الوطيدة بين مجتمع الأعمال فيهما. وأضاف الحويج إنه وفقا للبيانات الرسمية، ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين مصر وليبيا لتصل إلى 1.7 مليار دولار خلال الفترة من يناير وحتى نوفمبر 2023، مقابل 1.2 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2022، بنسبة ارتفاع بلغت 42%. ولفت الحويج إلى أنه سيجري تنظيم معرض للمنتجات المصرية بعنوان " صنع في مصر " بمدينة طرابلس وبعدها في بنغازي، عقب شهر رمضان المقبل، بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات ومجتمع الأعمال المصري.

وكان الحويج قد شارك في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء العرب في دورته العادية 115، في 13 فبراير الماضي، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.

وأكد الوزير في كلمته على استقرار الوضع الاقتصادي في ليبيا وأهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، مشددا على ضرورة تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية، وتنفيذ إستراتيجية الأمن الغذائي والدوائي وتحويلها إلى خطوات تنفيذية.

الحويج يبحث عقد مؤتمر للإعمار ويتفق على رؤية لتطوير تجارة العبور مع تونس

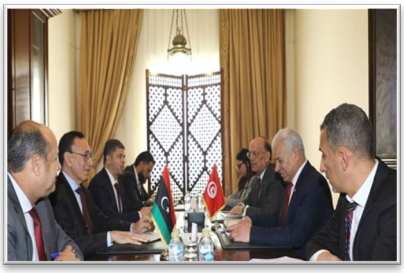

ناقش وزير الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة الوطنية " محمد الحويج " مع أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية السفير " محمدي النبي "، عقد مؤتمر لإعادة الإعمار بدولة ليبيا، واستراتيجية كاملة لجذب المستثمرين والاستفادة من قانون الاستثمار الليبي. جاء ذلك خلال لقاء عُقد، في 3 فبراير 2025، بمقر الوزارة، بحضور رئيس مجلس إدارة أصحاب الأعمال الليبي المصري " مختار القلعي "، لمتابعة خطة عمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لسنة 2025 لدولة ليبيا. ويعد المجلس إحدى مؤسسات العمل العربي المشترك لتعزيز التبادل التجاري والاقتصادي وطرح الفرص الاستثمارية بين الدول العربية.

وفي 13 فبراير الماضي، توافق الحويج مع نظيره التونسي " سمير عبيد التونسي "، على أهمية صياغة رؤية واضحة لتطوير تجارة العبور بين تونس وليبيا، ومنها إلى الأسواق الأفريقية، بما يسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي. جاء ذلك خلال لقاء الوزيرين، على هامش اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء العرب بالقاهرة، حيث بحثا تعزيز التعاون الثنائي، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية من خلال تسهيل التجارة البينية ودعم المشاريع الاستثمارية المشتركة بين القطاعين العام والخاص في البلدين.

6% نموًا بأصول مؤسسة الاستثمار إلى 39.5 مليار دولار

أعلنت المؤسسة الليبية للاستثمار نتائج الأداء المالي لمحفظتها الاستثمارية عن سنة 2024؛ حيث حققت إجمالي عائد بلغ 1.6 مليار دولار، مسجلة ارتفاعًا في قيمة أصولها لتصبح 39.5 مليار دولار، مقارنة بـ37.28 مليار دولار في نهاية العام 2023، محققة بذلك نموًا بنسبة 6%.

وتتكون محفظة الأصول المالية للمؤسسة من ثلاث محافظ استثمارية، وهي محفظة الودائع الزمنية التي تمثل 57.5% من إجمالي المحفظة، ومحفظة الأسهم 23.49%، وتشكل محفظة الصناديق الاستثمارية 19.01%، وقد حققت جميع هذه المحافظ عوائد ونمواً خلال السنة المالية 2024، بحسب بيان المؤسسة. وبلغت محفظة الودائع الزمنية بشقيها المباشر وغير المباشر 22.72 مليار دولار، وبلغت نسبة استثمارات هذه المحفظة 27.28% في المملكة المتحدة، و12.22% في فرنسا. تجدر الإشارة إلى أن محفظة الودائع الزمنية تتوزع في ثلاث قارات وهي أوروبا بنسبة 69.58%، تليها آسيا بنسبة 18.75%، ثم أفريقيا بنسبة 11.67%، ويأتي هذا التوزيع ضمن إطار السياسة الاستثمارية للمؤسسة لضمان الاستقرار وتحقيق عوائد مستدامة.

أما محفظة الأسهم فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بمعدل 11% مقارنة بسنة 2023، لتصبح قيمتها 9.28 مليار دولار خلال العام 2024، وتتركز هذه الاستثمارات في الولايات المتحدة بنسبة 42.80%، تليها ألمانيا بـ22.33%، ثم إيطاليا بـ16.54%، وتتفاوت باقي النسب في مجموعة أخرى من الدول، وبلغ صافي قيمة التوزيعات لمحفظة الأسهم 266.47 دولار بنهاية ديسمبر 2024 نتيجة للتحسن الملحوظ في أداء الأسهم بالقطاعات الخدمية، وقد سجل قطاع الطاقة أعلى العوائد بنسبة 21.98%، يليه القطاع المالي بـ20.25%، ثم القطاع الصحي بـ16.38%.

وبلغ صافي قيمة أصول محفظة الصناديق الاستثمارية 7.51 مليار دولار، بمعدل عائد سنوي 3.12%، وتدار هذه الاستثمارات عبر مديري أصول دوليين، مع توزيعها على نطاق جغرافي واسع، بما يعزز استقرار العوائد ويحد من المخاطر الاستثمارية. وأكدت المؤسسة مواصلة العمل لتعظيم قيمة محفظتها الاستثمارية وزيادة نسبة نموها السنوي، لا سيما بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2769) لسنة 2025 والذي سمح لها بإعادة استثمار النقدية المجمدة والسندات التي حل أجل استحقاقها مع بقائها وعوائدها مجمدة.

2. المؤسسة الوطنية للنفط

مؤسسة النفط تخصص 5.2 مليارات دولار للتنمية وتحفر 14 بئرًا خلال 2024

كشفت المؤسسة الوطنية للنفط أنها صرفت 58.17 مليار دينار، أي ما يعادل 11.8 مليار دولار، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، منها 25.5 مليار دينار، أي ما يعادل 5.2 مليارات دولار، للمشروعات التنموية، مشيرة إلى أنها لم تتلقَ أي ميزانية عن عام 2024. وأوضحت البيانات التفصيلية أن مبلغ الإنفاق الإجمالي في ليبيا جرى تخصيصه على النحو التالي: 7.5 مليارات دينار للرواتب والمصروفات المتعلقة بالقطاع النفطي، ما يشكل 13% من إجمالي المصروفات، و18.6 مليار دينار لتغطية النفقات التشغيلية، والتي تشمل عقود الصيانة الضرورية والطارئة وتوريد قطع الغيار من الخارج وعقود خدمات الطيران من وإلى الحقول النفطية بالإضافة إلى عقود التراخيص وصيانة الآبار، وتمثل هذه النفقات 32% من إجمالي المخصصات.

وفيما يتعلق بالميزانية الرأسمالية، فقد صُرف 25.5 مليار دينار لتنفيذ خطط التنمية، بما يشمل المشروعات الجديدة، وهو ما يمثل 44% من إجمالي المخصصات، كما خصصت 6.4 مليارات دينار لتسوية التزامات سنوات سابقة، بما يعادل 11% من المجموع الكلي.

البند	القيمة \ مليار دينار ليبي	النسبة المئوية
المرتبات	7.5	% 13
النفقات التشغيلية	18.6	% 32
خطط التنمية	25.5	% 44
تسوية التزامات سنوات سابقة	6.4	% 11
الإجمالي	**58.17**	**% 100**

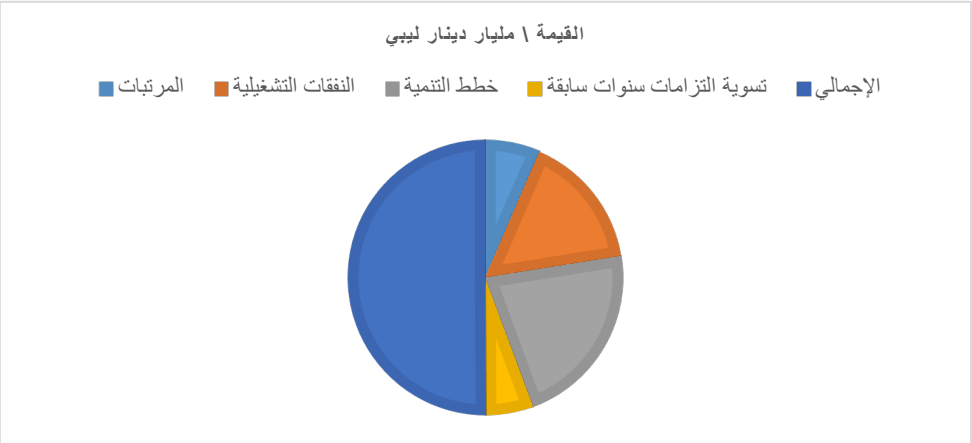

فيما أكدت المؤسسة أن هذه الالتزامات تُصرف بموافقة ديوان المحاسبة. وأشارت مؤسسة النفط إلى أنه لم تُصرف أي ميزانية لعام 2024 باستثناء المرتبات، ما أسهم في تفاقم الأزمات خلال العام، إذ زادت مطالبات الموردين والمقاولين باستحقاقاتهم مقابل الأعمال المقدمة، الأمر الذي وضع عبئاً إضافياً على كاهل المؤسسة. وفي الوقت نفسه، أكدت المؤسسة أنها تواجه صعوبات كبيرة في تحقيق أهدافها، لكنها تسعى إلى رفع الإنتاج، الذي بلغ بنهاية العام الماضي 1.4 مليون برميل، في خطوة وصفتها بأنها غير مسبوقة.

كما كشفت المؤسسة الوطنية للنفط، أن الشركة الوطنية للحفر تمكنت من حفر 14 بئرًا وإجراء صيانة لـ213 بئرًا أخرى للنفط والغاز، فيما أنجز مركز البحوث 54 دراسة فنية و948 تحليلاً معمليًا، وذلك خلال العام 2024. جاء ذلك خلال الاجتماع السنوي للشركة الوطنية لحفر وصيانة آبار النفط ومركز البحوث ومصحة النفط، الذي عقده مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط برئاسة مسعود سليمان بمقر المؤسسة في طرابلس، في 11 فبراير 2025.

وأخيرا، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط، أنه بلغت معدلات إنتاج ليبيا من النفط الخام اليوم 1،402،766 برميل يومياً، ومن المكثفات 51،839 برميل، فيما سجلت مؤشرات إنتاج الغاز ما قيمته 203،931 برميل مكافئ، ليكون إجمالي الإنتاج قد بلغ 1،658،536 برميل يومياً.

الدبيبة يترأس الاجتماع الأول للمجلس الأعلى لشؤون الطاقة والمياه في 2025

ترأس رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، في 13 فبراير 2025، الاجتماع الأول للمجلس الأعلى لشؤون الطاقة والمياه لعام 2025، بمقر ديوان رئاسة الوزراء، لمناقشة عدد من الملفات الاستراتيجية المتعلقة بقطاع الطاقة. وشهد الاجتماع حضور رئيس ديوان المحاسبة "خالد شكشك" ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط " مسعود سليمان " ومدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي "محمود الفطيسي" ورئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء "محمد المشاي" ووزير المواصلات "محمد الشهوبي" ووزير النفط والغاز " خليفة عبد الصادق".

وتركزت المناقشات على تلبية احتياجات المواطنين من الوقود والكهرباء، ورفع معدلات الإنتاج لدعم الميزانية العامة وتعزيز الإيرادات الوطنية. كما استعرض الاجتماع خطة تطوير إنتاج الغاز في ليبيا، والاستراتيجية الوطنية للطاقة التي تهدف إلى ضمان استدامة إمدادات الوقود والغاز.

حبس رئيس شركة الواحة للنفط بتهم فساد مالي وتجاوزات

أعلنت النيابة العامة حبس رئيس لجنة إدارة شركة الواحة للنفط احتياطيا، على خلفية اتهامات تتعلق بالفساد المالي وتجاوزات في إدارة شؤون الشركة. ووفقا لبيان صادر عن مكتب النائب العام، كشفت التحقيقات الأولية عن " تعريض المصالح المرعية للخطر " من قبل رئيس لجنة الإدارة، وابتعاده عن "اتخاذ مصلحة الشركة والمصلحة العامة غرضا وحيدا في تصرفاته".

وتضمنت المخالفات المزعومة إبرام عقد بقيمة 769.9 مليون دينار لإنشاء حواجز أمواج في ميناء السدرة، في حين أن عرضا آخر كان أقل بكثير (339.8 مليون دينار). كما اتهم رئيس اللجنة

بمخالفة التشريعات بإسناد أعمال تأهيل حقل الظهرة النفطي لشركة تأسست حديثا (2022)، وصرف 140 مليون دولار لها دون وجود الخبرة اللازمة.

وشملت الاتهامات أيضا صرف 100 مليون دولار لشركة حفر آبار نفط دون قيامها بأي أعمال، بالإضافة إلى مخالفات أخرى تتعلق بإيجار مبانٍ سكنية وتعديل أسعار عقود حفر. وقالت النيابة العامة إنها أجرت تدابير تحقيقات موسعة في القضية، بما في ذلك ملاحقة المتورطين الآخرين ووقف العقود المشبوهة، بالإضافة إلى مراجعة العقود من قبل ديوان المحاسبة وخبراء في صناعة النفط والغاز.

3. المصرف المركزي

الإنفاق الحكومي في 2025 يتصدر مباحثات المركزي والنواب

بحث محافظ مصرف ليبيا المركزي " ناجي عيسى "، مع رئيس وأعضاء اللجنة المالية بمجلس النواب، آلية الإنفاق الحكومي لعام 2025 وتوحيدها. وتركز الاجتماع الذي عقد بطرابلس، على ضمان صرف المرتبات بانتظام وفقا لتوجيهات رئيس اللجنة المالية، وذلك لحين إقرار الإصلاحات وتحديد الإنفاق الفعلي لعام 2025 بحلول شهر أبريل. كما ناقش الطرفان الوضع المالي والاقتصادي العام في البلاد، وتأثيرات الإنفاق العام على زيادة الطلب على النقد الأجنبي والضغط على سعر الصرف والاحتياطيات. وأكد رئيس لجنة المالية بمجلس النواب دعمه الكامل للإجراءات التي يتخذها المصرف المركزي، مشيدا بجهود تنظيم عمليات الاستيراد بحيث تتم حصرا من خلال الأدوات المصرفية المعتمدة، وانتظام توريد إيرادات النفط.

بمشاورات للبعثة الأممية.. 14 خبيرًا يطالبون بسد فجوة الإنفاق والإيرادات

شارك 14 خبيرًا ليبيًا في مشاورات اقتصادية ومالية نظمتها البعثة الأممية يومي 10 و11 فبراير 2025، إذ شددوا على ضرورة معالجة الفجوة الحالية في الإنفاق والإيرادات بسبب غياب قانون ميزانية موحد. وقالت البعثة إن الخبراء المتخصصين في الشؤون المالية والاقتصادية ينحدرون من جميع أنحاء ليبيا، مضيفة أن الهدف هو دعم الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

وأضاف البيان أن هذه المشاورات التي تيسرها البعثة تستند إلى قراري مجلس الأمن رقم 2755 (لسنة 2024) و2542 (لسنة 2020)، اللذين يكلفان البعثة بمساعدة ليبيا على توحيد الترتيبات المتعلقة بالحوكمة والأمن والاقتصاد. وركزت المناقشات على المبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاع، وتعزز الحوكمة وتشجع المساءلة.

وبحث المجتمعون أولويات تحقيق الاستقرار والتنوع في الاقتصاد وترسيخ الحوكمة الرشيدة، والخطوات العملية التي يمكن تنفيذها بشكل واقعي في البيئة السياسية والاقتصادية الليبية على المدى القصير والمتوسط والطويل. وشدد المشاركون على الحاجة الماسة إلى زيادة مساهمة الليبيين لدعم الإصلاحات الاقتصادية، وضرورة معالجة الفجوة الحالية في الإنفاق والإيرادات بسبب غياب قانون ميزانية موحد ومتوازن وقابل للتنفيذ ويخضع لرقابة صارمة.

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الأول من شهر فبراير 2025:

- شهدت هذه الفترة زخمًا في العلاقات الاقتصادية بين مصر وليبيا، مع تأسيس 34 شركة مصرية شركة لإنشاء مدينة صناعية في ليبيا. كما وقع رئيس هيئة الرقابة الإدارية مع نظيره المصري، مذكرة تفاهم استراتيجية لتوطيد الشراكة وتبادل الخبرات في الممارسات الرقابية الحديثة، وتطوير آليات التعاون المشترك لضمان الشفافية ومكافحة الفساد. وأخيرًا إعلان ليبيا طموحها لرفع حجم التبادل التجاري مع مصر إلى 3 مليارات دولار خلال العام الجاري، ليصل إلى 10 مليارات دولار بحلول 2030. وهو تصريح جاء على لسان وزير التجارة في حكومة الوحدة الوطنية، ما يشير لبناء مصر شراكة اقتصادية ليس مع الشرق فقط، بل مع الغرب أيضا.
- بينما أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط عن بلوغ معدلات إنتاج ليبيا من النفط الخام 1،402،766 برميل يومياً، في إشارة لاستمرار خطة المؤسسة لرفع الإنتاج لـ 2 مليون برميل خلال العام الحالي، أعلنت النيابة العامة حبس رئيس لجنة إدارة شركة الواحة للنفط احتياطيا، على خلفية اتهامات تتعلق بالفساد المالي وتجاوزات في إدارة شؤون الشركة. وهذا يعني أن مهما زاد الإنتاج النفطي الليبي وبالتالي حجم صادرتها، فإن الانقسام السياسي من ناحية وتغلغل الفساد والمحسوبية من ناحية أخرى يعيق ويقلل من حجم استفادة الدولة الليبية ماليا من عوائد هذا القطاع.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً

ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

المنفي والدبيبة يبحثان تطورات الأوضاع السياسية المحلية والدولية

عُقد بديوان المجلس الرئاسي، في 3 فبراير 2025، اجتماع بين رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي" ونائب المجلس "عبدالله اللافي" ورئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبدالحميد الدبيبة". وتناول الاجتماع تطورات الأوضاع السياسية في ليبيا، إضافة إلى التحديات المحلية والدولية التي تؤثر على المشهد السياسي في البلاد. وأكد الطرفان، خلال اللقاء الذي حضره وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية "وليد اللافي"، على أهمية التنسيق والتعاون بين المؤسسات الحكومية، من أجل مواجهة أي تحديات.

ليبيا من بين أكثر 10 دول فسادا خلال عام 2024

احتلت ليبيا المرتبة الـ173 في الترتيب العالمي لمؤشر الفساد للعام 2024، من أصل 180 دولة حول العام. ووفقا لمنظمة الشفافية الدولية، ارتفعت ليبيا ثلاثة مراكز في المؤشر مقارنة بالعام 2023 الذي احتلت فيه المركز 170. وجاءت ليبيا من بين الدول الـ10 الأكثر فسادا حول العالم وهي: جنوب السودان، الصومال، فنزويلا، سوريا، اليمن، إريتريا نيكاراغوا، السودان وكوريا الشمالية. ووصف تقرير المنظمة النتائج بـ " المثيرة للقلق"، مرجعا ذلك إلى عدم إحراز معظم الدول تقدما يذكر في معالجة الفساد بالقطاع العام. ويصنف المؤشر 180 دولة حول العالم بناء على مستويات الفساد في القطاع العام وفقا لمؤشرات عدة، بينها الشفافية والمساءلة وإنفاذ القانون وحرية الصحافة واستقلال القضاء.

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

الاتحاد الأفريقي يفشل في إقناع الأطراف الليبية بتوقيع ميثاق أديس أبابا

فشل الاتحاد الأفريقي في إقناع الأطراف في ليبيا بتوقيع ميثاق السلام والمصالحة الوطنية، بعد سنوات عدة من عمله عليه، إذ تغيبت غالبيتها عن مراسم توقيعه، التي أقيمت في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، في 14 فبراير 2025. ورغم إعلان الاتحاد الأفريقي عن توقيع الميثاق، إلا أن مراسم التوقيع لم تشارك فيها إلا بضع شخصيات قبلية، مثّلت "سيف الإسلام" نجل العقيد الراحل "معمر القذافي"، وممثل عن المجلس الرئاسي وآخر عن المجلس الأعلى للدولة، دون مشاركة أي تمثيل للأطراف الليبية الأخرى. وفيما نشر مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن "بانكولي أديوي"، عبر مشاهد من مراسم توقيع الميثاق، لم يظهر أي ممثلين عن مجلس النواب وقوات الشرق الليبي أو حكومتي البلاد؛ الوحدة الوطنية في طرابلس والمكلفة من مجلس النواب في بنغازي، فضلاً عن غياب رئيس المجلس الرئاسي " محمد المنفي " عن مراسم التوقيع، على الرغم من وجوده في العاصمة الإثيوبية للمشاركة في أعمال الدورة العادية الثامنة والثلاثين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي.

واعتبر أديوي أن توقيع الميثاق يمثل " حدثاً تاريخياً "، وأنه جزء من جهود الاتحاد الأفريقي لدعم السلام والمصالحة في ليبيا، وشاركه في ذلك رئيس جمهورية الكونغو ورئيس اللجنة العليا للاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا "دينيس ساسو نغيسو "، الذي أعرب عن أمله في أن يساعد هذا الاتفاق الليبيين على تشكيل حكومة موحدة وجيش وطني موحد ومؤسسات وطنية ذات سيادة.

وتضمن نص الميثاق عشرة فصول حول المبادئ الأساسية للسلم والمصالحة وآليات تطبيقها، والعدالة الانتقالية، والأبعاد الأمنية والعسكرية والاقتصادية للمصالحة. وشدد نص الميثاق على القيم الأساسية للمصالحة، وهي نبذ العنف والكراهية وأحقية جميع الليبيين في ثرواتهم وربط المصالحة بالوفاق السياسي، بالإضافة إلى عدد من الأهداف مثل جبر الضرر وإعادة الحقوق وتحقيق التنمية في كل مناطق البلاد وإعادة كتابة تاريخ ليبيا السياسي.

وأكد نص الميثاق ضرورة الإسراع في الإعداد للانتخابات العامة على الصعيد السياسي والقانوني والأمني واللوجستي، مع وقف أي إجراءات تشكل إقصاءً أو استبعاداً سياسياً من المشاركة في الانتخابات، وكذلك رفض الإقصاء بكل أشكاله سواء كان سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، ورفض أي ممارسات أو تصريحات تتبنى خطاب الكراهية.

كما أكد الميثاق على وقف المحاكمات، والملاحقات والاعتقالات ذات الطابع السياسي، وإفساح المجال المشاركة للجميع. وتُعدّ المصالحة الوطنية من أهم الاستحقاقات التي نصت عليها التشريعات التي نص عليها الإعلان الدستوري (الدستور المؤقت الصادر عام 2012)، والاتفاقان السياسيان في الصخيرات عام 2015 وفي جنيف عام 2021، إذ أوكل الأخير ملف المصالحة إلى المجلس الرئاسي الحالي، وشدد على أولويته مهمة أساسية له، إلا أن الأخير لم ينجز فيه أي خطوات منذ تسلمه للسلطة في فبراير 2021.

ولم يلقَ توقيع الميثاق أي ترحيب محلي، وفيما التزم مجلس النواب وقيادة حفتر وحكومتا البلاد الصمت حياله، أبدى " محمد تكاله " تحفظه على نص الميثاق، منتقداً ما اعتبره خلطاً في نصه بين المصالحة الوطنية والتسوية السياسية.

وشدد تكاله، في بيان حمل توقيعه بصفته رئيس المجلس الأعلى للدولة، على ضرورة أن يتضمن أي ميثاق للمصالحة آليات تطبيق العدالة الانتقالية من حيث المساءلة وجبر الضرر ورد الاعتبار وكشف الحقيقة والإصلاح القانوني والمؤسسي، مشيراً إلى أن نص ميثاق المصالحة الذي أعلنه الاتحاد الأفريقي تجاوز تشريعات ليبية صدرت بشأن المصالحة. ومن جانبه، انتقد

عضو المجلس الرئاسي "موسى الكوني"، ضعف تمثيل الأطراف الليبية في حفل توقيع الميثاق، محمِّلًا القيادات السياسية في الشرق والغرب المسؤولية لعدم توقيعهم ميثاق المصالحة في أديس أبابا.

وينسحب موقف الكوني، الذي حضر ممثل عنه في مراسم توقيع الميثاق، على المنفي الذي لم يشارك في التوقيع، على الرغم من تأكيد الميثاق استناده إلى اختصاص المجلس الرئاسي بملف المصالحة، ما يظهر خلافات بين أعضاء المجلس الرئاسي حيال الميثاق، كما يعكس تحفظ تكاله انقساماً آخر في مجلس الدولة، على الرغم من حضور عضوين من أعضاء المجلس لمراسم توقيع الاتفاق.

ولم تَصدر عن المجالس الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني أي مواقف رافضة أو مرحبة بإعلان التوقيع على الميثاق في أديس أبابا. ووفقاً للناشط في مجال المصالحة الوطنية وعضو المجلس الأعلى للمصالحة أبو بكر النعيري، فإن حكومة الوحدة الوطنية رفضت منذ البداية إرسال ممثل عنها لتوقيع الاتفاق، وعللت موقفها برفضها لأي توافق أو حوارات ليبية خارج البلاد، بل وأطلقت مساراً آخر للمصالحة عبر مخاتير المحلات بالبلديات، أما حفتر الذي كان عازماً على إرسال نجله الصّديق للمشاركة في اللقاء، فقد تراجع بسبب وجود ممثلين عن سيف الإسلام القذافي.

وبحسب ما يقوله النعيري لـ " العربي الجديد"، فإن الخلافات بين أعضاء المجلس الرئاسي حيال مبادرة الاتحاد الأفريقي حدت بالمنفي إلى عدم المشاركة في توقيع الاتفاق، موضحاً أن المنفي طلب من مسؤولي الاتحاد الأفريقي إرجاء الإعلان عن الميثاق، إلى حين إعادة عرضه على الأطراف الليبية، وإجراء تعديلات عليها.

وحول موقف مجلس النواب، كشف مصدر برلماني لـ " لعربي الجديد"، عن إبلاغ رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، دينيس نغيسو، أثناء لقائه به في ديسمبر الماضي في بنغازي، ضرورة إدخال تعديلات على الميثاق، وأولها استناده على القانون الذي أصدره مجلس النواب بشأن

المصالحة مطلع يناير الماضي، والتقيد بقرارات مجلس النواب التي قررت سحب صلاحية الإشراف على ملف المصالحة الوطنية من المجلس الرئاسي.

ووفقاً للمصدر البرلماني نفسه، فإن عقيلة صالح رفض أن يتضمن الميثاق نصوصاً تطالب بوقف محاكمة المطلوبين، لمخالفتها مبدأ جبر الضرر وتحقيق مبدأ العدالة الانتقالية، مشيراً أن هذا المطلب، الذي يتفق فيه حفتر أيضاً، المقصود به إقصاء سيف الإسلام القذافي.

وبحسب النعيري، فإن المبادرة الأفريقية "فشلت" للعديد من الأسباب، منها أن استحقاق المصالحة دخل حيز المساومات السياسية وخلافات أقطاب الصراع القائم في البلاد في وقت مبكر، ما تسبب في تعثر كل الجهود الرامية لإنجازه.

وفيما يعبّر النعيري عن أسفه حيال ما وصفه بـ " التدخل الخارجي في ملف المصالحة، مثل غيره من الاستحقاقات التي جرى تدويلها كالانتخابات "، يرى أن خلافات مصالح المواقف الدولية عصفت باستحقاق المصالحة، فـ" الاتحاد الأفريقي لا يملك التأثير والثقل لإقناع الأطراف الليبية بتوقيع الاتفاق، وهو بعيد جداً عن الوسط الاجتماعي كذلك، ومن الضروري النظر إلى غياب البعثة الأممية التي تقود كل شيء في ليبيا عن توقيع الميثاق".

البعثة الأممية تعلن بدء أعمال اللجنة الاستشارية ضمن مبادرتها للحل السياسي

أعلنت البعثة الأممية في ليبيا، في 9 فبراير 2025، انطلاق أعمال اللجنة الاستشارية المنبثقة عن مبادرتها، التي أعلنتها منتصف ديسمبر الماضي.

وكانت البعثة قد أعلنت، في 4 فبراير الماضي، تشكيل اللجنة الاستشارية، بقوام عشرين خبيراً ليبياً في مجال القانون، بمهام حددتها للعمل على إعداد مقترحات ملائمة فنياً وقابلة للتطبيق سياسياً، لحل القضايا الخلافية العالقة من أجل تمكين إجراء الانتخابات، مؤكدة أن هذه اللجنة ليست هيئة لاتخاذ القرارات أو ملتقى للحوار، بل تعمل تحت سقف زمني محدد.

وفيما التأم الاجتماع الأول للجنة الاستشارية بمقر البعثة في طرابلس، جددت نائب رئيس البعثة "ستيفاني خوري"، تأكيدها أن الهدف من تشكيل هذه اللجنة هو التغلب على الانسداد السياسي الحالي في ليبيا، من خلال وضع مقترحات لحل القضايا الخلافية العالقة في الإطار الانتخابي بغية تمكين إجراء الانتخابات. وفيما أشارت خوري إلى استناد اللجنة في أعمالها على " الأطر والقوانين الليبية القائمة، بما في ذلك الاتفاق السياسي الليبي وخريطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي والقوانين الانتخابية للجنة، لفتت إلى تعقيد القضايا الخلافية التي ستعمل عليها اللجنة. وحذرت خوري من أن تكون أعمال اللجنة عرضة للاستغلال السياسي في سياق شديد الاستقطاب، وطالبت بضرورة الحفاظ على نزاهة هذه اللجنة من خلال التركيز على المهمة الموكلة إليها، ووضع المصلحة الوطنية أولاً، والارتقاء فوق المصالح الحزبية.

وفيما لزمت بعض الجهات الليبية الصمت حيال اللجنة وأعمالها، كمجلس النواب وقيادة قوات الشرق الليبي، توافق خالد المشري ومحمد تكاله، المتنازعين على رئاسة المجلس الأعلى للدولة، على إبداء موقف متحفظ حيال تشكيل اللجنة وأعمالها، بأن اعتبرها المشري " غير متوازنة بكل المعايير " ما يحد من قدرتها على العمل، فيما حذر تكاله من أن يكون تشكيل اللجنة الاستشارية بمعزل عن مجلسي النواب والدولة "إضافة طرف جديد في الأزمة الليبية بدلاً من حلها".

أما المجلس الرئاسي فقد استبق إعلان البعثة تشكيلة اللجنة الاستشارية بمطالبتها بتشكيلها بشكل متوازن ومستقل عن أي ضغوط سياسية. وفي إشارة الى موقفه المستبق من عدم إلزامية نتائج اللجنة دعا المجلس الرئاسي الأطراف الليبية إلى " الاستئناس " بتوصيات اللجنة الاستشارية وضرورة تقييمها لضمان توافق أوسع، مؤكداً تمسكه بضرورة الاحتكام إلى الشعب عبر استفتاء حر ونزيه حول النقاط الخلافية المتبقية في مشروع القوانين الانتخابية.

دولياً، لقي تشكيل اللجنة ترحيباً واسعاً، فقد أبدى المبعوث الأميركي الخاص لدى ليبيا " ريتشارد نورلاند" ترحيب بلاده بتشكيل اللجنة، ومواصلة دعم أعمال البعثة الأممية، وكذلك للجهود الليبية لتوحيد المؤسسات وتعزيز السلام والاستقرار وتطوير مسار موثوق نحو الانتخابات. وكذلك رحبت السفارة البريطانية لدى ليبيا بإنشاء اللجنة الاستشارية والتوازن في عضويتها، مؤكدة تأييد بلادها لجهود البعثة الأممية في تنشيط العملية السياسية في ليبيا وإنهاء الأزمة. كما رحب الاتحاد الأوروبي والبعثات الدبلوماسية لأعضاء الاتحاد لدى ليبيا، في بيان مشترك، بإنشاء اللجنة الاستشارية، مؤكدين أنها "خطوة مهمة في العملية السياسية التي تقودها ليبيا، وتيسرها الأمم المتحدة"، وأن دور البعثة ضمان لهذه المبادرة، وتصميمها على تكوين متوازن للجنة، ودعوا جميع المؤسسات الليبية وأصحاب المصلحة على دعم عمل اللجنة بصدق، وحمايتها من التدخل السياسي.

استمرار الجهود المحلية والإقليمية والدولية لفك الجمود السياسي الليبي

على المستوى الإقليمي والدولي، التقى السفير الروسي لدى ليبيا "حيدر رشيد أغانين" رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، في 2 فبراير 2025، حيث أكد دعم بلاده مسار التسوية السياسية في ليبيا وصولا إلى الانتخابات العامة. وفي نفس اليوم، التقى أيضا السفير الفرنسي لدى ليبيا " مصطفى مهراج" بالمنفي، حيث ناقشا تطورات الأوضاع السياسية والأمنية، والخطوات المتخذة من قبل بعثة الأمم المتحدة للدفع قدمًا بالعملية السياسية، وتحقيق لتسوية سياسية شاملة تفضي إلى الانتخابات العامة.

وقد حضر الملف الليبي في لقاء وزير الخارجية المصري "بدر عبد العاطي" ونظيره التركي "هاكان فيدان"، في أنقرة، في 4 فبراير الماضي. وأكدت مصادر خاصة لـ"العربي الجديد"، أن المشاورات المصرية التركية حول الملف الليبي تأتي في سياق مخاوف مصرية متزايدة من

احتمالية تعرض القوات التي يقودها المشير "خليفة حفتر" في شرق البلاد لهجوم بسبب سياساته الداخلية، التي وصفتها المصادر بـ"الفاشلة".

وتشير المعلومات إلى أن زيارة حفتر الأخيرة إلى القاهرة ولقاءه بالرئيس المصري " عبد الفتاح السيسي" لم تكن تعبيراً عن دعم مطلق له، وإنما جاءت في إطار توجيه رسائل واضحة بشأن ضرورة تصحيح مساره السياسي والعسكري. كلام مشابه أوصله مدير المخابرات المصرية اللواء " حسن رشاد "، إلى حفتر حين زاره في 29 ديسمبر الماضي، وطالبه بضرورة الحد من تجاوزات أبنائه والتخفيف من الضغوط التي يمارسونها على القبائل، إضافة إلى حل الخلافات الداخلية في صفوف قواته.

ويشهد ملف المصالحة الوطنية في ليبيا تحركات دبلوماسية إفريقية، كان أبرزها لقاء جمع الرئيس الكونغولي "دينيس ساسو نغيسو" رئيس اللجنة رفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا، مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي "موسى فكي" في برازافيل، حيث ناقشا تطورات الأوضاع في ليبيا. وأكد فكي على أهمية جمع الأطراف الليبية قبل القمة الأفريقية القادمة لتبني ميثاق المصالحة. وفي طرابلس، قال المكتب الإعلامي للمنفي، إنه أجرى اتصالا هاتفيا من موسى فكي، لبحث آخر تطورات ملف المصالحة الوطنية والخطوات المتخذة لتحقيقها. كما أعلن المكتب أن المنفي استقبل سفير الكونغو برازافيل لدى ليبيا، والذي سلمه رسالة شفوية من الرئيس نغيسو، دون الإفصاح عن ماهية الرسالة. وفي سياق متصل، بحث الرئيس المصري مع رئيس غينيا بيساو "عمر سيسوكو إمبالو" تطورات الأوضاع الإقليمية، وأكدا على ضرورة السعي للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الليبية.

وفي 10 فبراير، بحث عضو المجلس الرئاسي "عبدالله اللافي" مع سفير دولة قطر لدى ليبيا، مستجدات المشهد السياسي، والتحديات التي تواجه العملية السياسية، وسبل إنهاء المراحل الانتقالية عبر حلول توافقية تعزز الأمن والاستقرار.

وأكد الجانبان خلال اللقاء، الذي عقد بمقر ديوان المجلس الرئاسي في طرابلس، على أهمية دعم جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لإنهاء الأزمة السياسية.

وفي 11 فبراير، أكد وزير الخارجية المصري على أهمية العمل على حل أزمة السلطة التنفيذية في أقرب وقت وتشكيل حكومة جديدة موحدة وصولا إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وذلك ضمن لقاء مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي "براين ماست"، كما أكد وزير الخارجية المصرية على ضرورة إنهاء كافة مظاهر الوجود الأجنبي في ليبيا.

وفي 12 فبراير، أعلن الناطق باسم القوات المسلحة المصرية، تفاصيل اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة "5+5"، التي بدأت في 11 فبراير الماضي بالقاهرة، بحضور رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية "أحمد خليفة" الذي شهد الجلسة الافتتاحية. وناقشت اللجنة خلال اجتماعها، ضمان تثبيت وقف إطلاق النار في ليبيا، وإخراج القوات الأجنبية من الأراضي الليبية، كما بحثت اللجنة دفع توحيد المؤسسات الأمنية جنبًا إلى جنب مع المؤسسة العسكرية. وفي 15 فبراير، التقى المنفي بالأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش"، على هامش القمة الـ38 للاتحاد الأفريقي بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، حيث أكدا على أهمية إجراء الانتخابات المؤجلة في البلاد، بأسرع وقت ممكن.

وعلى المستوى المحلي، قال عضو اللجنة السداسية المشكلة لإعادة توحيد المجلس الأعلى للدولة "أحمد يعقوب"، إن هناك عدة جهود بذلت سابقا لتوحيد المجلس لكن دائما ما كانت تجهض بسبب التدخلات الخارجية. وتابع يعقوب أن الالتزام بمخرجات أحكام المحكمة العليا سيكون الاختبار الحقيقي لمدى قابلية كل الأطراف بأحكامها والانقياد لمخرجاتها. وأوضح يعقوب أن الحلول لا تخرج عن أمور ثلاثة، وهي استمرار الانقسام وتجاهل تكاله لحكم المحكمة ببطلان انتخابه، واستمرار خالد المشري في رئاسته للمجلس، وثاني الحلول وفق يعقوب، هو

انتظار حكم المحكمة العليا وهو إما سيقبل طعن المشري وبالتالي ثبوت صفته رئيسا للمجلس، وإما أن يرفض الطعن فيتعين حينئذ انتفاء صفة الطرفين وإعادة الانتخابات ضرورة. وأشار يعقوب إلى الحل الثالث وهو الذهاب مباشرة إلى إعادة الانتخابات دون انتظار لحكم المحكمة العليا، بحيث يترأس جلسة الانتخاب أكبر الأعضاء سنا من غير المترشحين، وبنفس القوائم المعتمدة من رئاسة المجلس السابقة في انتخابات 6 أغسطس الماضي.

وفي نفس السياق، انخرطت تحالفات لأحزاب سياسية ليبية في مشاورات، تهدف للتوصل إلى مبادرة لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد، تتضمن تشكيل حكومة موحدة، على الرغم من إعلان البعثة الأممية عن تشكيل لجنتها الاستشارية. وكشف رئيس الحراك الوطني للأحزاب الليبية " عمار الديب"، عن اجتماعين عُقدا بمشاركة التحالفات الحزبية كافة في العاصمة الليبية طرابلس، بهدف التشاور حول تفاصيل هذه المبادرة السياسية، التي يعتقد أنها «ديل لمبادرة جديدة تقودها الأمم المتحدة للحل السياسي. وفي خطوة تمهيدية لإطلاق مبادرة التكتلات الحزبية الليبية، جرى وضع الخطوط العريضة ضمن اجتماع عقد، في 2 فبراير الماضي، برعاية المعهد الديمقراطي الوطني الأميركي، وفق الديب.

وأخيرًا، في 11 فبراير، أعلن مجلس النواب بدء اجتماعات "لجنة مشتركة" مع مجلس الدولة في مدينة بنغازي، بهدف وضع خريطة طريق لسلطة تنفيذية جديدة تقود إلى الانتخابات. وقال "عبد الله بليحق" الناطق باسم مجلس النواب، إن لجنة المسار التنفيذي في مجلسَي النواب والدولة، واصلت اجتماعها الخامس في مدينة بنغازي لليوم الثاني على التوالي؛ مشيراً إلى اعتزام اللجنة التواصل مع بعثة الأمم المتحدة، وكافة القوى الوطنية المعنية بالبحث عن مخرج للأزمة لعرض خريطة الطريق المتفق عليها.

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الأول من شهر فبراير 2025:

- شهدت هذه الفترة زخما في الجهود المحلية والإقليمية والدولية الساعية لحل الأزمة الليبية:

1. توقيع ميثاق السلام والمصالحة الوطنية، بعد سنوات عدة من عمل الاتحاد الأفريقي عليه، لكن تغيبت غالبية الأطراف الليبية عن مراسم التوقيع.
2. تشكيل لجنة سداسية لإعادة توحيد المجلس الأعلى للدولة، لكن أحد أعضاء اللجنة صرح بأن هناك عدة جهود بذلت سابقا لتوحيد المجلس لكن دائما ما كانت تجهض بسبب التدخلات الخارجية.
3. انخراط تحالفات لأحزاب سياسية ليبية في مشاورات، تهدف للتوصل إلى مبادرة لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد، تتضمن تشكيل حكومة موحدة.
4. بدء اجتماعات اللجنة مشتركة والمشكلة من مجلسي النواب والدولة في مدينة بنغازي، بهدف وضع خريطة طريق لسلطة تنفيذية جديدة تقود إلى الانتخابات.
5. اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة "5+5"، بالقاهرة، بحضور رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية، والذي ركز على مسألة تواجد القوات الأجنبية على الأراضي الليبية.
6. إعلان البعثة الأممية انطلاق أعمال اللجنة الاستشارية المنبثقة عن مبادرتها، والتي شكلتها بقوام عشرين خبيراً ليبياً في مجال القانون، لإعداد مقترحات ملائمة فنياً وقابلة للتطبيق سياسياً، لحل القضايا الخلافية العالقة من أجل إجراء الانتخابات.

7. لقاءات على المستوى الإقليمي والدولي، شملت سفراء قطر وروسيا وفرنسا والكونغو برازفيل، ووزراء خارجية مصر وتركيا، ورؤساء مصر وغينيا بيساو والكونغو برازفيل، بالإضافة لرئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي.

- اللافت في هذا السياق، تزامن هذه الجهود مع إعلان البعثة الأممية تشكيل لجنة استشارية ضمن مبادرتها للحل السياسي، فهل هي مكملة لها أم تجاوزا لها. وإذا كانت البعثة قد فشلت في جهودها السابقة لحل الأزمة، فكيف يمكن أن تنجح في ذلك من خلال لجنة استشارية غير ملزمة. علاوة على ذلك، فإن ميثاق أديس أبابا لم يحضر توقيعه أغلب الأطراف الليبية. ومع استمرار الانقسام في مجلس الدولة، اجتمع ممثلين له مع ممثلين عن البرلمان في إطار لجنة مشتركة لحل الأزمة السياسية، فكيف يمكن لمجلس الدولة التباحث حول إنهاء الانقسام السياسي على مستوى الدولة ككل، وهو لم يحسم مسألة الانقسام على مستوى بنيته الداخلية من الأساس.

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

المنفي يُشارك بالجلسة الافتتاحية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا

شارك رئيس المجلس الرئاسي، "محمد المنفي"، في 15 فبراير 2025، بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، في الجلسة الافتتاحية للدورة العادية الـ38 لقمة الاتحاد الأفريقي، بحضور رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ورئيس دولة فلسطين والأمين العام للأمم المتحدة ونائب الأمين العام لجامعة الدول العربية، بالإضافة لعدد آخر من الرؤساء والقادة ورؤساء حكومات البلدان الأفريقية. وناقشت القمة موضوع العدالة للأفارقة والمنحدرين من أصل إفريقي من خلال التعويضات، بالإضافة لاستعراض تقارير عن حالة السلم والأمن في أفريقيا، والخطة التنفيذية للاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق، بالإضافة لمواضيع أخرى.

وعلى هامش المشاركة في قمة الاتحاد الأفريقي، بحث المنفي مع وزير الخارجية المغربي "ناصر بوريطة"، آخر المستجدات السياسية في ليبيا. وتناول اللقاء الذي عقُد بحضور وزير الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية " الطاهر الباعور "، تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتوسيع آفاق التعاون المشترك في مختلف المجالات. وعلى عامش القمة أيضا، بحث الطاهر الباعور مع نظيريه الجزائري " أحمد عطاف" والنيجيري " يوسف توغار "، سبل تعزيز التعاون

الثنائي في إطار دعم العلاقات الأفريقية وتعزيز التكامل الإقليمي. وأكد الباعور حرص ليبيا على توطيد مجالات التعاون مع الدول الأفريقية، بما يتماشى مع أجندة الاتحاد الأفريقي 2063.

تعزيز الشراكة الاستراتيجية محور لقاء الباعور مع نظيره التونسي

وزير الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية "الطاهر الباعور" مع نظيره التونسي "محمد النفطي"، أوجه التعاون في المجالات الأمنية والاقتصادية، وعلى رأسها ملف الهجرة ومكافحة الجريمة المنظمة. وتطرق الجانبان خلال زيارة الباعور للعاصمة التونسية إلى سبل تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين ليبيا وتونس، وأسس تبني آليات جديدة لدعم التكامل الاقتصادي، وتسهيل حركة الأفراد والبضائع عبر الحدود. وأكد الجانبان أهمية تعزيز الخدمات القنصلية المشتركة، والترتيبات لانعقاد اللجنة العليا المشتركة بين البلدين في مارس المقبل للتباحث حول الملفات العالقة وسبل حلها. وشدد الطرفان على ضرورة مواصلة التنسيق بشأن القضايا الإقليمية والدولية، لاسيما في إطار الجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بما يخدم مصالح البلدين ويعزز الاستقرار في المنطقة.

2. السياسات والقرارات

«المنفي» يعتمد أوراق سفراء عدة دول لدى ليبيا

استلم رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، في الأول من فبراير 2025، في طرابلس، أوراق اعتماد سفراء عدة دول لدى ليبيا. وأكد المنفي، خلال استقباله السفراء الجُدد على عمق العلاقات التي تربط ليبيا بدولهم، متمنياً لهم التوفيق والسداد في أداء مهامهم الجديدة في البلاد. كما عبر السفراء، في كلمات مختلفة لهم بالمناسبة،

على أهمية توطيد العلاقات بين دولهم وليبيا. ومن بين السفراء الذين قبل المنفي أوراقهم، هو اعتماد سفير مفوض فوق العادة لجمهورية بوروندي لدى ليبيا "عمر نيتزمبيري".

بعد 10 سنوات.. مكتب الاتحاد الأفريقي يعود للعمل من طرابلس

وقع وزير الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية "الطاهر الباعور"، اتفاقية بمقتضاها يعود مكتب الاتحاد الأفريقي إلى طرابلس، بعد تعليق عمله طيلة عشر سنوات، وذلك بالتزامن مع الذكرى الرابعة عشرة لثورة 17 فبراير. وأبرم الاتفاقية من الاتحاد الأفريقي مفوض الشؤون السياسية والسلم والأمن بالاتحاد "بانكولي اديوي"، بحضور رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي "موسى فكي"، وذلك على هامش الدورة 46 للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي. وقالت الوزارة إن استئناف عمل المكتب من طرابلس "يؤكد حالة الأمن والاستقرار التي تشهدها ليبيا وعودة العديد من السفارات والبعثات الدبلوماسية إلى العاصمة". وأضافت أن الأمر سيُسهم في تنشيط مسارات التشاور والتنسيق الدبلوماسي لخدمة مصالح الشعب الليبي.

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الأول من شهر فبراير 2025:

- لم تكن هناك زيارات خارجية كثيرة في هذه الفترة، إذ اقتصرت على زيارتين: الأولى، زيارة المنفي والباعور للعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، لحضور الدورة العادية الـ 38 لقمة الاتحاد الأفريقي. وعلى هامش هذه القمة التقى المنفي بوزير الخارجية المغربي، كما التقى الباعور بنظيريه الجزائري والنيجيري. الثانية، زيارة الباعور لتونس، ولقاءه نظيره التونسي، لبحث تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. وفي ذلك استمرار لاحتكار مسؤولي المنطقة الغربية بتمثيل ليبيا في المحافل الدولية والإقليمية. بينما شملت اللقاءات داخل ليبيا بين المسؤولين الليبيين والأجانب سفراء فرنسا وروسيا وقطر وفنلندا والكونغو برازافيل، وتركزت حول مناقشة الأزمة السياسية الليبية.

- عودة مكتب الاتحاد الأفريقي إلى طرابلس، بعد تعليق عمله طيلة عشر سنوات، يأتي متزامناً مع توقيع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بين الفرقاء الليبيين، ويبدو أن الاتحاد الأفريقي بعد عودة مكتبه وتوقيع الميثاق سيزيد من زخم حراكه داخل ليبيا للدفع قدما بملف المصالحة الوطنية.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

عبد السلام جلود.. رئيس وزراء ليبيا الأسبق

عبد السلام جلود، هو سياسي ليبي بارز، وُلِد في العام 1944 في مدينة مصراتة. اشتهر جلود بكونه أحد الأعضاء المؤسسين في النظام الذي أقامه معمر القذافي بعد الانقلاب الذي وقع في العام 1969، والذي أطاح بالملك إدريس الأول. خلال فترة حكم القذافي، شغل الجلود العديد من المناصب الرفيعة، فقد تولى مهام ومناصب حساسة في النظام منها: وزير الداخلية والحكم المحلي، المالية، الاقتصاد والصناعة، عضو الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام (مجلس الرئاسة)، فضلاً عن أن له أدواره في ملفات عربية، منها في أثناء الحرب الأهلية في لبنان. والأهم توليه رئاسة الوزراء من العام 1972 إلى العام 1977.

وبالتالي، اعتُبر الجلود الرجل الثاني في ليبيا في عهد القذافي، وكان يده اليمنى وأحد أقوى الشخصيات في الدولة، حتى أنه لعب دورًا كبيرًا في تاريخ ليبيا المعاصر، حيث يُذكر بأنه كان مهندس العديد من التحولات الاقتصادية والسياسية في البلاد خلال السبعينيات، فقد عمل على تعزيز السياسات الاشتراكية ودعم سياسات الاكتفاء الذاتي خلال تلك الفترة. وفي الثمانينيات، بدأ نفوذ جلود يتراجع تدريجيًا بسبب خلافات مع القذافي، وبحلول التسعينيات،

بالأخص في عام 1992 ترك المشهد الرسمي نهائياً، واختار العيش في الظل ولم يظهر علناً إلا نادراً، وبعد اندلاع الثورة في 17 فبراير 2011، غادر ليبيا إلى الخارج.

2. مقال العدد

مندوب أممي جديد في ليبيا ومشهد سياسي جامد.. أبو القاسم الربو

"في وقت أعبر فيه عن امتناني للكلمات الطيبة والدعوات والرسائل المشجعة التي تلقيتها، فإنني ملتزمة بأداء واجباتي بأفضل ما في وسعي"... بهذه الكلمات المقتضبة، استهلت الغانية هانا بتتيه، تصريحاتها عقب إعلان تعيينها مبعوثة للأمم المتحدة في ليبيا، خلفاً للسنغالي عبد الله باتيلي الذي استقال في إبريل الماضي (2024)، والذي صرح بأن استقالته جاءت بعد تأكّده بأن الأمم المتحدة لا تستطيع تقديم المساعدة في دعم العملية السياسية في ليبيا، في ظل وجود مسؤولين يعطون الأولوية للمصالح الشخصية على حساب حاجات البلاد.

وبالرغم من شغور المنصب منذ فترة، ومطالبة أطراف عديدة بضرورة تسمية مبعوث جديد للأمين العام للأمم المتحدة، كالمجموعة الأفريقية في مجلس الأمن، وروسيا التي ما فتئت تعبر عن استيائها من التأخير في تعيين هذا المبعوث، معتبرة ذلك تهديداً لاستمرار دور البعثة الأممية في ليبيا، ناهيك عن أحزاب ليبية أرسلت خطابات إلى الأمين العام تطالبه بالمطالب نفسها، ولا سيما أن الأمريكية ستيفاني خوري، قد تولّت مؤقتاً مهمة محددة، رئاسة البعثة بالإنابة، لم يعد الشارع الليبي، وبعد مرور كل هذه السنوات على توافد المندوبين على البلد، يحتاج إلى دليل على أن الأمم المتحدة عاجزة أو غير جادة، على تقديم أي حلول جذرية تخرج بلادهم من نفقٍ طال مكوثها فيه. ومن ثم، لم تعد هذه الأخبار والتكليفات تعني له شيئاً، ليقينه التام أنها لن تغير في واقعه الذي يزداد سوءاً في كل مرحلة، وكأنه يتناسب طردياً مع عدد المبعوثين.

لم تكن هانا الأولى، وبالتأكيد لن تكون الأخيرة، فقد سبقها عشرة مندوبين منذ العام 2011، اختلفت جنسياتهم، وتنوعت خلفياتهم السياسية، وتباينت إمكاناتهم، وتعددت الدول الداعمة لهم لتولي هذا المنصب الحساس، إلا أن القاسم المشترك بينهم جميعا فشلهم في تحقيق أي تقدم ينهي مسلسل المراحل الانتقالية، ويضع حداً للصراع السياسي الذي أصبح السمة الغالبة في ظل انقسام مؤسسات الدولة وغياب دور الحكومة المركزية على كامل التراب الليبي. وقد استمر الانقسام رغم توافد مندوبي الأمم المتحدة الذين استطاعوا، وبكفاءة، أن يحققوا إضافات معتبرة لسيرهم الذاتية، وتجارب عملية أضيفت إلى رصيدهم السياسي، وشهرة مكنتهم من الاستفادة الشخصية على حساب معاناة الشعب الليبي، على غرار ما حدث مع برناردينو ليون الإسباني الجنسية الذي جاء في الترتيب الرابع على قائمة المبعوثين. وذكرت صحيفة الغارديان البريطانية أنه بمجرد تركه منصبه هذا تفاوض على قبول وظيفة براتب 35 ألف جنيه إسترليني مع الإمارات، نقلاً عن مندوبين تناوبوا على الملف الليبي.

ومنهم أيضا من استقال لحالته الصحية كما صرح، ومنهم لعدم تجاوب الأطراف الليبية وعدم رغبتهم في إنهاء حالة الجمود نتيجة استفادتهم الشخصية، ومنهم من واجه ضغوطاً خارجية قيدت حريته في اقتراح الحلول، والتي ترى دول كبرى أنها لا تحقق مصلحتها. ولعل النجاح النسبي الوحيد الذي تحقق خلال رحلة المندوبين التي استمرت أكثر من 11 سنة، هو تشكيل المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية، والذي أنجزته القائمة بأعمال البعثة بالإنابة ستيفاني وليامز، من خلال قيادتها حواراً سياسياً في العام 2020، رغم ما شاب ذلك الحوار من شبهات فساد ورشاوى، أكدتها تقارير لخبراء من الأمم المتحدة قُدمت إلى مجلس الأمن. واكتفت ستيفاني، في حينه، بإعلان فتح تحقيق غير أنه لم يحدث، وهو الأمر الذي استند إليه بعض البرلمانيين، في طلبهم أخيراً، من النائب العام والجهات القضائية والرقابية، بالإفصاح عن شبهات الفساد والرشاوى، والتي لم تقابل بأي كشف أو توضيح من الجهات المختصة (حول ما إذا كانت قد باشرت التحقيق فيها أو ما توصلت إليه) بحسب ما جاء في بيان عدة نواب.

وفي السياق نفسه، يبدو أن هانا قد فضلت ما قامت به سابقتها، ستيفاني، وقررت الاحتكام إلى تعيين لجنة استشارية، أعلنت بعثة الأمم المتحدة أن مهمتها ستكون تقديم مقترحات (ملائمة فنية وقابلة للتطبيق سياسياً) لحل القضايا الخلافية العالقة، من أجل تمكين إجراء الانتخابات. وتستند اللجنة، بحسب ما صرّحت به البعثة في عملها على المرجعيات والقوانين الليبية القائمة، بما في ذلك الاتفاق السياسي الليبي وخريطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي وقوانين 6+6 الانتخابية.

هذا ويأتي تعيين تيتيه في وقت تشهد فيه الساحة الليبية تطوّرات متسارعة، حيث تتزايد التقارير حول تعزيز الوجود العسكري الأجنبي في شرق البلاد وغربها وسط تنافس جيوسياسي في المنطقة، حيث تسعى القوى الدولية إلى تعزيز نفوذها في ليبيا والساحل الأفريقي، الأمر الذي جعل الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، يطالب الدول المتداخلة في الشأن الليبي بالكفّ عن التدخل فيه، واعتبر أن "من الأفضل للجميع أن تكون هناك ليبيا تنعم بالسلام، لأن الجميع سوف يستفيد من ذلك."

ومن جهة أخرى، تزامن تكليف المبعوثة الجديدة مع التقرير الأممي الذي صدر أخيراً، والذي أزال اللثام عن الوضع المأساوي آلت إليه البلاد، حيث كشف التقرير أن الجماعات المسلحة تسيطر على مؤسسات الدولة، وأن هذه الجماعات وصلت إلى مستوى غير مسبوق من النفوذ، خصوصاً في المنطقة الغربية، وأصبحت تعرقل قدرة المؤسسات على أداء مهامها باستقلالية.

كما أفاد التقرير بأن حصر الأسلحة لا يزال غير فعال، وأن قوات خليفة حفتر عززت قدراتها العسكرية بسبب تدفق المقاتلين الأجانب والشركات العسكرية الخاصة، الأمر الذي يزيد من صعوبة مهمة المبعوثة، ويضع عراقيل وصعوبات كثيرة أمام تحقيق خططها، ويجعلها تواجه تحدياً حقيقياً من الصعب تجاوزه. ولا سيما أن المجتمع الدولي لا يزال يحرص على إدارة الأزم وليس إنهاءها، لتبقى مهمته التي يُتقنها بامتياز الاستمرار في إرسال المندوبين إلى بلدٍ يحتاج من الأمم المتحدة إلى أكثر من ذلك.

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd